استراتيجية الأمن القومي الأمريكي
(عقيدة بوش)

تمهيد:

- أولا : المستجدات في الفكر الأمني والاستراتيجي الأمريكي .
- ثانيا : نظرية الهيمنة الأمريكية على العالم .
- ثالثا : نقد الاستراتيجية الأمنية، والسياسة العامة الأمريكية .

• أعد هذا الفصل: لواء أ ح د/ عبد الرحمن رشدي الهواري الخبير الاستراتيجي.
دكتور / عبد الغفار عفيفي الدويك الباحث فى الشئون الاستراتيجية.

تمهيد:

لـــم تكن لدى الرئيس جورج بوش أي تصورات للسياسة الخارجية عندما تولـــى مسؤوليات الرئاسة في الولايات المتحدة، ذلك أن مستشاريه الذين وقفوا معـــه فـــي حملته الانتخابية – وفي مقدمتهم صديق الأسرة "روف" – لم يكونوا يفكـــرون فـــي شئ سوى تحويل الحزب الجمهوري إلى مؤسسة تكساسية تخدم مصـــلحة النخـــبة السياسية والاقتصادية. ويفسر ذلك لماذا صرف الرئيس بوش نظـــره عن مشكلة الشرق الأوسط في بدء رئاسته؟. ولكن أحداث الحادي عشر مـــن أيلول (سبتمبر) جاءت لتغير الموقف، وليس ذلك لمواجهة ما أسماه جورج بـــوش الحـــرب على الإرهاب وإنما لتحقيق مطامح نخبته الجديدة في أن يكون القـــرن بأسره قرنا أمريكيا، وذلك سر إعلان بوش عبارته الشهيرة: "من ليس معـــنا فهـــو ضـــدنا" وتـــرك العالم أمام خيار واحد فإما أن يكون تحت المظلة الأمريكـــية وإمـــا أن يكـــون مستعدا لمواجهة النتائج. ولم يلق هؤلاء بالاً حتى لأقـــرب حلفاء أمريكا مثل ألمانيا واليابان وغيرهما لأن النظرية هي إما يكون العـــالم تابعا أو لا يكون ولكن "روف" وجماعته سرعان ما أدركوا أن هناك في الشـــاطئ الشرقي تجمعًا لا يمكن تجاهله وهو اللوبي الصهيوني الذي يجب أن يكـــون لاعبا مهما في جميع الاستراتيجيات الأمريكية وهكذا فتح المجال للرجل الثانـــي فـــي التأثير على الرئيس "بوش" وهو "ولفويتز" وأصبح نصير المصالح الصـــهيونية فـــي الإدارة الأمريكية وأدركت هذه النخبة أنه لكي تحقق الولايات المـــتحدة استراتيجيتها في السيطرة على العالم فلابد أن تتجاوز أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتقدم نفسها للعالم بوجه جديد تستعيد به ثقة العالم بها خاصة بعد فشلها في تحقيق أهدافها كاملة.

أحداث ١١ سبتمبر وتأثيرها على التوازن وعلى النظام العالمي:

أدت أحداث ١١ سبتمبر ونتائجها إلى التأثير على التوازن وعلى النظام العالمي والتي يمكن أن تتمثل في الآتي:

١- الهيمنة الأمريكية على السياسات وعلى الحوار السياسي ومحاولة تحجيم دور الأمم المتحدة وإملاء القرارات التي تصدر عنه، وممارسة وتكثيف الضغوط الشديدة على المجتمع الدولي ليقبل باستخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها.

٢- محاولة السيطرة على مصادر الطاقة في العالم خاصة في منطقتي الخليج وبحر قزوين، بما يوفر لها غطاء آخر للهيمنة على مقدرات العالم الاقتصادية.

٣- أن توجهات الصراع العسكري أخذت طابعا مخالفا تماما للأزمات السابقة، وأصبح الصراع يأخذ شكلاً دوليا ومن خلال تحالف تقوده الولايات المتحدة وتنضم إليه العديد من دول العالم، مع توجه الصراع إلى قضايا طابعها دولي حضاري مثل الحرب ضد الإرهاب. ومن ثم فلا مكان مستقبلاً للصراعات الإقليمية المحدودة والتي تتدخل المنظمات الإقليمية والعالمية لإيقاف أو علاج المسائل الناتجة عنها، حيث أصبحت الأمم المتحدة محكومة تماما بالنظام العالمى الجديد، وأصبح من الممكن أن تستخدم الولايات المتحدة استراتيجية مزدوجة في هذا المجال، طبقاً لتأثير الصراعات المحدودة على مصالحها، فإن كان التأثير فاعلا فإنها تتدخل بثقل دبلوماسيتها، وإن كان هذا التأثير محدوداً.

٤- أن إعلان الولايات المتحدة لمبدئها أنه من ليس معنا فهو مع الإرهاب، يعتبر خطيرا للغاية، بل ويعتبر تحولا جذريا في فلسفة إدارة الأزمات، من خلال إجبار دول العالم على اختيار بديل واحد، وإلا تعرضت للحملة ضد الإرهاب، وهذا المبدأ يمثل انطلاقة جديدة نحو تطوير النظام العالمي، بل

ووضـــع العديـــد من الدول في مأزق خطير، وأصبحت بعض الدول تنتظر مصيرها في توجيه الضربات التالية إليها.

٥- أن نمط تأكيد الذات الأمريكية بقوة السلاح واستعراض القوة قد أصبح نهجا تســـعى الولايـــات المتحدة إلى تقنينه، وقد برز ذلك واضحاً في الأزمة مع العراق بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) في نوفمبر ٢٠٠٢.

٦- اســـتطاعت الولايـــات المـــتحدة أن تفرض على الجميع حالة من الرعب، بالـــتلويح بســـيف الاتهام بمؤازرة الإرهاب، تلك التهمة التي يسهل إطلاقها ويصـــعب نفيها، وأكثر من هذا فإن الولايات المتحدة قد تعلن مرحلة "الردع اللفظي" لتعلن ما أسمته بمحور الشر وهي الدول التي تدعم الإرهاب وحددتها "بالعـــراق وإيـــران وكوريا الشمالية" واستطاعت الصهيونية العالمية أن تقيد صـــياغة شـــعار "الحـــرب ضـــد الإرهاب، ليصبح الاعتداء على المدنيين يستوجب الردع العسكري، وتم تطبيق هذا الشعار على الأراضي الفلسطينية التـــي تمـــثل بوضـــوح فـــي اجتـــياح الآلة العسكرية الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية في مارس ٢٠٠٢ من أجل القضاء على عناصر المقاومة الوطنية وتدمـــير البنية التحتية وعناصر الأمن الفلسطينية، واستغلت إسرائيل الحالة العاطفـــية المصـــاحبة للأحداث واستغلالها للإعلام الأمريكي المدعم باللوبي الصهيوني، من أجل إثارة الدول الغربية ضد العرب والمسلمين.

٧- محاولـــة الولايـــات المـــتحدة جعل الحرب ضد الإرهاب المحور الرئيسي لحـــركة السياســـة الخارجية الأمريكية وجعل كل شيء آخر يدور في فلكها، وخطورة تطبيق هذا المبدأ هو التفسير الأمريكي للإرهاب طبقا لما يحلو لها، وهـــو مبدأ يهدد العديد من الدول وكذلك العديد من المنظمات التحررية التي تناضل من أجل تحرير الأرض... وبالطبع جاء التفسير الأمريكي للإرهاب متشـــابها مع التفسير الإسرائيلي له، وهو أيضاً له التأثير على عملية السلام وعلى تحقيق الاستقرار بالمنطقة.

٨- ولقد أدت أحداث ١١ سبتمبر أيضاً إلى تغير الاستراتيجية الأمريكية، وشروعها في إجراء مراجعة وتقويم شامل لكل جوانب ومهام المؤسسة العسكرية - فروعها ومكوناتها - ومن ثم شهدت هذه المؤسسة مرحلة من التحول الجذري على صعيد عقيدتها العسكرية بما أدى إلى رسم صورة الآلة الحربية الأمريكية خلال المرحلة المقبلة. وأصبح من الواضح تحديث الاستراتيجية لمواجهة تحديات العالم الجديدة وتهديداته، وعبر عن ذلك وزير الدفاع الأمريكي "رامسفيلد" في يونيو ٢٠٠٢ بالقول: "إنه ثبت عمليا أن استمرار الاعتماد على استراتيجية الحربين الإقليميتين.. أنه لم يعد ممكنا، وأنه بات ضروريا الاعتماد على استراتيجية جديدة تتلاءم مع ظروف ومتطلبات هذا القرن".

وبمعنى آخر فإن النص الأساسي الجديد الذي طرأ على المعادلة من وجهة النظر الأمريكية هو الإرهاب الدولي. بنشر صوره وأساليبه ومسارح عمله المحتملة، ومن ثم بروز الحاجة إلى مواجهة هذا التهديد العالمي والعمل على صده. وتتركز الاستراتيجية الجديدة من خلال توفير الدرع المطلوب في أربع مسارح حيوية أو أكثر ومساندة ذلك الدرع بالقدرة على الاحتفاظ بخيار تنفيذ هجوم شامل كاسح في أي وقت من الأوقات ضد عدو محدد، اشتمل هذا الخيار على احتلال عاصمة ذلك العدو وتغيير نظام الحكم فيه.

٩- تبلور الفكر الأمريكي في إطار جديد هو استراتيجية الضربة الوقائية المسبقة أو "الهجوم الوقائي" والتي تحتاج إلى عملية تحول جذرية شاملة على صعيد القوة العسكرية الأمريكية تسليحا وأداء، كما أنها ليست محددة بظروف معينة أو إجراء معين أو وقت محدد، بل سوف تتخذ شكلاً منهجيا ومستمرا ومتفاعلا مع الظروف والمستجدات العالمية. كما تقوم هذه الاستراتيجية على أساس فكر جديد، وهو الهيمنة السريعة، وأصبح الهدف الأساسي للحرب، ليس التدمير الشامل لقدرات العدو أو استنزافها، بل أصبح يتركز بشكل رئيسي على التأثير في إرادة الخصم ومن ثم السيطرة عليه، ويتحقق هدف

الهيمنة السريعة من خلال تطبيق عنصري الصدمة والترويع، وأن يكون هذان العنصران على درجة كافية من القوة والتحريض وإثارة الرعب والتهديد بما يضطر الخصم إلى الاستسلام وقبول المطالب الأمريكية لتدمير قدرات الخصم في حالة عدم انصياعه للشروط والمطالب المفروضة عليه.

وفي إطار الاستراتيجية الجديدة، يمكن توجيه ضربات مسبقة ضد تهديدات محتملة من جماعات إرهابية أو ضد دول تحاول أن تحصل أو حصلت بالفعل على أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية، وبالطبع فإن هذا الهجوم الوقائي لا يقوم على دليل مؤكد وليس رداً على هجوم معلن، كما يعنى أيضاً صياغة أساليب ووسائل جديدة للردع في إطار هذا النظام العالمي الذي تهيمن عليه قوة واحدة.. وهو ما يؤكد محاولة ليس الهيمنة الأمريكية وفرض سيطرتها على القدرات العالمية وإقرارها بالزعامة العالمية، وإطلاق أمريكي واضح من أن القوة التي تتمتع بها تعطيها الحق في حرية الحركة وتوجيه ما تراه من ضربات ضد دول أو جماعات تعتبرها مصدراً للتهديد.

١٠- كما وصفت الولايات المتحدة سياستها الخارجية في إطار ما يطلق عليه "عسكرة شبه كاملة للسياسة الأمريكية" بمعنى وضع القوة العسكرية على رأس أدواتها السياسية، ومن ثم تتحرك الدبلوماسية الأمريكية من أجل توضيح أن القوة العسكرية ليست هي الخيار الوحيد، وأن هناك آليات أخرى يمكن استخدمها للضغوط السياسية والجهود الدبلوماسية والعمل على إسقاط النظم المناوئة ومصادرة الأموال واعتقال من تشك في انتمائهم إلى جماعات أصولية.

كما برزت شطحات جديدة أوردها الأمريكيون كنتيجة لأحداث ١١ سبتمبر وهي: الحرب من أجل الحرية و"الحرب لحماية الديمقراطية" والحرب للدفاع عن الحضارة الغربية و"الخير ضد الشر ". والغرض من ذلك كله هو إضفاء الشرعية على الحرب والتأكيد على وجود دوافع أخلاقية نبيلة تبرر خوض

غمارهـــا كمـــا أن هذه الشعارات جاءت فضفاضة بحيث يمكن أن تتسع لتبرير حروب أخرى لاحقة، وهذا ما يؤكد أن الولايات المتحدة لا تحدد حربا من أجل المبادئ، بل هي حرب مصالح ذات دوافع براجماتية وليست أخلاقية.

١١- أدى استخدام الولايات المتحدة لهذه الاستراتيجية الجديدة إلى إحداث هزات عنـــيفة فـــي مـــنطقة الشرق الأوسط، حيث من المتوقع أن تؤدي إلى إدخال تغيرات لم تكن معروفة من قبل، وسوف يتسع نطاق هذه التغييرات أو يضيق وقـــتا لإيقـــاع التحولات الجديدة في الاستراتيجية الأمريكية، كما أن تطبيقها على دول بعينها في منطقة الشرق الأوسط من شأنه أن يرسم خريطة جديدة للمنطقة سوف تكون لمصلحة الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل.

أولا: المستجدات في الفكر الأمني والاستراتيجي الأمريكي

الواقـــع أن حـــدث ١١ ســـبتمبر وما أعقبه، قد جاء مقوضاً الطريق الذي اختارته الولايات المتحدة الأمريكية الذي قاد الإدارة الأمريكية إلى ضرورة أن تسعى إلى تحصيل غنائم تصفية غريمها السوفيت والقضاء على ما فرضه نظام القطبـــية الثنائـــية من قيود على التوسع والسيطرة. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكـــية قد قامت بمحاولات فشلت في كوبا والصومال وفي عدة دول أفريقية فـــي دائـــرة دول جنوب شرق آسيا، وإن كان نجاحها تم مع التأكيد، إن حليف إســـرائيل الاستراتيجي قد أحكم قبضته على مسار الشعب الفلسطيني، وكذا على الـــنظام الإقليمـــي العربـــي في مجالاته الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، واســـتطاع أن يقنع الشعوب العربية الخليجية بعد حرب الخليج الثانية، أنه وحده القادر على حماية أمن الخليج ضد التهديدات العراقية والإيرانية بما يستوجب أن يكـــون هـــناك تحالفا أمنيا مشتركا بينهما، وينجح في أن يضع قدمه في منطقة الخلـــيج في إطار نظرية الاحتواء والردع، وارتكزت قواته العسكرية في قواعد بـــرية وبحرية وجوية أو استفاد من ترويج تجارة سلاحه، واستقطاع الثمن من عائدات البترول الخليجي.

ثم جاء استخدام قوات حلف الناتو في "الحرب اليوغوسلافية" ولكن ما فاجأ العالم وفاجأ الأمريكيون هو قرارات المؤتمر العالمي ضد العنصرية في "دوريان" عام ٢٠٠١، ليهدد طموحات الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها باعتبارها القطب الأوحد، حيث ندد الحاضرون في المؤتمر وبإجماع على التنديد بالتحالف الأمريكي الإسرائيلي.. وهكذا جاء مؤتمر دوريان ليبرز الفكرة نحو صياغة عالم جديد متعدد القطبية بدلا من النظام الأحادي القطبية.

وهكذا تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لمنع ظهور قطب ثان في العالم أيا كان الثمن وأجمعوا أن ساحة التلاقي ستكون مع محور آسيا أوروبا (وهي المنطقة الممتدة من أوراسيا في أوروبا الشرقية إلى المحيط الهادي على شاطئ الصين واليابان بما يمثله ذلك من طريق الحرير التاريخي، وبينما كان فريق كبار الخبراء والمفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين يعلمون على بلورة صياغة النظرية الجديدة للهيمنة الأمريكية على العالم، فإن الخبراء والمحللين الاقتصاديين والخبراء الاجتماعيين يدفعون الخطر على الضفة الأخرى من المحيط الهادي وعلى حدود القارة الأوربية حيث بدأت الصين في حركة تنمية وصعود معدلات قياسية خارقة.. وسنتحدث عن ذلك في جزء لاحق.

وتوالت الأحداث بعد ١١ سبتمبر، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب وتحركت الولايات المتحدة في حربها ضد أفغانستان واضعه في اعتبارها الأهداف الاستراتيجية الحقيقية وهي إحكام السيطرة على الصين وعزل روسيا عن وسط آسيا. ومن هذا المنطلق تحركت الولايات المتحدة أيضاً للسيطرة على البترول حتى يمكن أن تهدد من خلال هذه السيطرة كافة الدول الكبرى خاصة تلك التي تحاول الخروج عن توجهات السياسة الأمريكية.

وإذا كانت السيطرة قد تحققت على دول الخليج عدا العراق بعد تحرير الكويت، فالأمر تطلب الدخول في حرب مع العراق ذات الموقع الاستراتيجي

الهـــام الـــذي يلعب دور الحارس للبوابة التي تحاصر إسرائيل.. ومن ثم بدأت الولايـــات المتحدة في التحرك ضد العراق من أجل الهيمنة على نفطه وبالتالي السيطرة على الدائرة النفطية ككل من خلال احتواء بترول الخليج وبترول بحر قزوين.

بل ولقد أدت أحداث ١١ سبتمبر إلى التأكد من وجهة النظر الأمريكية على أهمـــية تحقـــيق أمـــن مـــنطقة الخليج، من خلال زيادة حجم وإمكانات قدراتها العسكرية بالمنطقة في مواجهة العراق ثم إيران بعد ذلك.

وبالطـــبع فإن هذا المخطط حقق بالفعل هيمنة أمريكية على مصادر النفط بمـــنطقة الخلـــيج، وينفذ حاليا بكل دقة مع الوضع في الاعتبار كافة الاحتمالات والمستجدات التي يمكن أن تحدث على الساحة الدولية والإقليمية.

١- متغيرات الفكر الاستراتيجي العسكري الأمريكي:

أدت أحـــداث ١١ سبتمبر إلى اتجاه الولايات المحتدة الأمريكية نحو تغيير سياســـتها الدفاعـــية إلى سياسة هجومية، حتى تستطيع أن تحافظ على مكانتها وهيبتها الدولية وتظهر قدرتها فى السيطرة على العالم، بحكم أنها القطب الأوحد فـــي الـــنظام العالمـــي الأحادي القطبية ولا تقبل منافسا يحاول أن يتبوأ كرسي رعاية العالم. ومن ثم تطلب ذلك منها أن تقنع أنها على رأس قائمة أهداف أمنها القومي. من هذا المنطلق كان لابد من تغيير استراتيجيتها الدفاعية العسكرية إلى اســـتراتيجية هجومية لتحقيق الأمن المطلق، مستندة في ذلك على مقومات القوة الشـــاملة الأمريكـــية التـــي ليست قاصرة على الجانب العسكري بل تمتلك قوة سياســـية تســـتطيع أن تســـخر الدبلوماسية لتحكم علاقاتها مع العالم من منطلق الســـيادة المطلقة لها ولديها القوة الاقتصادية التي تستطيع أن تحقق دون عوائق سياســـتها واستراتيجية هجومية دون أن تسمح بأي شكل من أشكال المعارضة، فالقرار قرارها وعلى العالم أن يلتزم تماما بهذا القرار وإلا استحق العقاب.

ولـم يعـد مجديا العمل باستراتيجية الردع والاحتواء التي ثبت فشلها بعد أحداث ١١ سبتمبر، بل يجب الأخذ باستراتيجية الضربات الوقائية والاستباقية، بحيـث تكـون المبادرة وحرية العمل العسكري في يدها في إطار تعزيز فكرة السـبق فـي اتخاذ أوضاع متقدمة لقواتها، بحيث يمكنها التدخل بسرعة لحماية مصـالحها الاستراتيجية في أي مكان في العالم. فالعالم في نظرها مسرح واحد تـتحرك فـيه قواتهـا العسكرية بحرية كاملة، لتقترب من مكمن الخطر على مصـالحها الاسـتراتيجية لتوجه ضرباتها الوقائية والاستراتيجية لتحقيق الحسم الاستراتيجي إما منفردة أو متحالفة مع دول أخرى تدور في فلكها

وكان لابد للإدارة الأمريكية أن تقنع دول العالم بأنهم جميعا في حاجة إليها للحفاظ على الأمن العالمي وليست الولايات المتحدة في حاجة إليهم، وبذا لم يعد المجـال تحقـيق الـتعاون الاستراتيجي مع دول صديقة بل الخضوع لما تقوله الإدارة الأمريكية، وإلا استحقت الدولة العقاب ووضعت في قائمة الدول المارقة، من منطلق واعتمادا على القوة الأمريكية المتفوقة.

وهكـذا أصـبحت السياسة الأمريكية تعتمد على أن يسود العالم حالة توتر شـديد، حتى تظل الحاجة إلى الحصول على الحماية الأمريكية وأن يسير العالم في ركب التبعية الأمريكية، التي أصبحت الشرطي الذي يحافظ على أمن العالم، ويقودنـا هذا إلى ضرورة التعرف على الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة التـي تسمى استراتيجية الضربات الوقائية والاستباقية ليكون لديها القدرة على تحقيق استراتيجية هجومية أمنية.

ومن ثم اتجه الفكر العسكري الأمريكي إلى اختيار الحرب الوقائية كأساس الاسـتراتيجية العسـكرية الأمريكية، وهي تعنى التحول من الردع إلى الهجوم الفعلـي، والسبق بالهجوم لمنع هجوم محتمل دون انتظار أن يقوم الخصم بحشد قواتـه، والواقـع أنه بنجاح توجيه الضربة الوقائية يتركز الأساس على الكفاءة العالـية لأجهـزة الاسـتخبارات التـي تجمع المعلومات بكل الوسائل والطرق

المشـــروعة وغير المشروعة مع سرعة تحليل هذه المعلومات حتى يمكن التنبؤ بالخطر القادم، ومن هذا المنطلق فإن الولايات المتحدة تنهج الأسلوب العملي في تطبـــيق علـــم المستقبليات وتضع السيناريوهات المحتمل حدوثها لتكون المبادأة الاستراتيجية في جانبها، واختارت أفغانستان للقيام بالضربة العسكرية الأمريكية مـــع العمل الأمريكي السريع. مع معرفتها المسبقة بضعف العدو في مواجهتها، واخـــتارت "القـــاعدة" كتنظيم إرهابي والذي لا يستطيع أن يقاوم الآلة العسكرية الأمريكية. وهكذا اعتمد نجاح نظرية الحرب الوقائية الأمريكية في بداية تطبيقها علـــى انـــتقاء الأهـــداف التي ستدمر ليقع العقاب بسرعة ولا تقبل أي تردد في استخدام القوة العسكرية .

وتنتهي الضربة العسكرية إلى تحقيق تدمير قوات الخصم كأسبقية أولى ثم تـــبدأ في ضرب الأهداف الاستراتيجية المدنية التي تؤثر على المعنويات والبنية الأساســـية كأسبقية ثانية مع الحفاظ في الوقت نفسه على هزيمة الخصم عسكريا ومـــن هنا يجب أن تكون الأسلحة الأمريكية على جانب كبير من الكفاءة، وأن تكون تلك الدول الضعيفة مسرحا لاختبارات أسلحتها الجديدة.

وهكـــذا يمكنـــنا القول إن الضربات الاستباقية، هي تلك الضربات التي قد توجهها الإدارة الأمريكية إلى دول تستعد للقيام بهجوم استراتيجي ضد الولايات المـــتحدة الأمريكـــية بامـــتلاكها أســـلحة نووية. ويتخذ القرار بتوجيه الضربة الاســـتباقية عند اكتشاف حشود عسكرية ستوجه ضرباتها إلى الولايات المتحدة، ممـــا يجعـــل الإدارة الأمريكية تقرر السبق في توجيه الضربة الأولى إلى تلك الحشـــود. ووفقا لنتائج الضربة الأولى يتم توجيه الضربة التالية إذا لزم الأمر، وتســـتخدم فـــيها الأســـلحة الاســـتراتيجية التي تضم الصواريخ عابرة القارات والطائرات الاستراتيجية حاملة الذخائر النووية وقطع البحرية التي تحمل رؤوسا نووية تطلقها صواريخها.

وعلـيه فـإن الحرب الوقائية من وجهة النظر الأمريكية تتحقق في إطار القـدرة على السبق في توجيه الضربات الوقائية والضربات الاستباقية، ويكون هـدف الأولى هو إحباط نوايا الهجوم، وهدف الثانية تدمير الحشود العسكرية، وبذا تكون الضربة الوقائية إحباطية، أما الثانية فتكون إجهاضية، وكلاهما يعتمد على المبادأة والمفاجأة من أجل إرباك الخصم وقياداته.

وقـد قدرت الإدارة الأمريكية أن تكون القوات المسلحة الأمريكية مستعدة لتوجـيه ضـربـاتها الوقائية إلى خلايا الإرهاب المنتشرة داخل العديد من دول العـالم، بجانب ضرورة مواجهة الأنظمة التي ترعى الإرهاب وفي هذا السياق يصبح من المؤكد أن تنفيذ الضربات الوقائية يتطلب توجيه الضربة الأولى ضد الإرهابيـين فـي مراكـز تجمعهم داخل دول تأويهم، مع حرية اختيار المكان والزمان لتوجيه مثل هذه الضربات، طالما أن هناك توجسًا أو خوفاً من تعرض الولايات المتحدة إلى أخطار قد لا تكون مؤكدة. لذا فإن أحد الخصائص الرئيسية للحـرب الوقائـية أن تكـون "تعرضـية" في المقام الأول، وتعتمد على توجيه الضربات المفاجئة المسبقة، دون انتظار لاستكمال الأدلة.

والخطـورة فـي شـن الحرب ضد الإرهاب أن الولايات المتحدة – وفقا لمصـالحها – تختار الدول التي تتعرض للضربات الوقائية، بما يعنى الاعتداء علـى سـيادة الدولـة في إطار مفهوم الحرب ضد الإرهاب، وقد يكون اختيار توجيه الضربة الوقائية تحت زعم امتلاك تلك الدولة للقدرات النووية والكيماوية والبيولوجية، مما يتطلب توجيه ضربة إحباط فورية. وقد يكون التوجه الأمريكي قائمـا علـى توجـيه ضربة وقائية نووية لتحقيق الحسم في القضاء على القوة العسكرية المعادية، فالخيار النووي متاح في الفكر العسكري الأمريكي.

وبـناء علـى ذلك لن يكون هناك استقرار دولي بل قلق مستمر في توقع توجيه ضربات وقائية إلى البنية الأساسية للدول المستهدفة. فقد أدى هذا المفهوم الأمريكـي إلى أن تكون الحرب بديلا عن السياسة بما يجعلها عملية مستمرة لا

تتوقف مع إمكانية فرض أزمات على دول غير مرغوب في سياستها وبذا يتيح الضربات الوقائية كأحد أساليب إدارة السياسة الخارجية.

وبطبيعة الحال ستكون هناك متطلبات لتنفيذ الضربات الوقائية يمكن الإشارة إلى أهمها:-

١- أن تكون القوات الأمريكية على درجة عالية من الاستعداد القتالي لحماية قواعدها داخل وخارج الولايات المتحدة في احتمالات توجيه ضربات إرهابية، بحيث لا يقتصر ذلك على أهداف عسكرية، بل على أهداف مدنية وصناعية.

٢- أن تكون القوات الأمريكية في وضع يمكنها من سرعة التحرك إلى مناطق الأزمات والتهديدات باستخدام النقل الجوى والنقل البحري، مع تحريك حاملات الطائرات إلى حيث منطقة الأزمات وهذا يتطلب إعادة النظر في مجموعة الأعراف العسكرية القائمة وتطويرها بما يتمشى مع أهداف استراتيجية جديدة أو إنشاء تحالفات عسكرية جديدة، مع احتمال الاعتماد على وجود مخازن طوارئ متقدمة للأسلحة برا أو بحراً.

٣- أن يكون للقوات الأمريكية قواعد متقدمة قريبة من مناطق المصالح الاستراتيجية، وهذا ما يستدعي ضرورة الموازنة بين متطلبات حماية الوطن الأم وحماية الأهداف الأمريكية في الخارج، وهو ما يتطلب التوسع في ميزانية القوات المسلحة متى تكون سياسة التسليح لها الأولوية.

٤- الاعتماد على شبكات معلومات مؤسسة تعمل دون انقطاع، وعلى التقنية العالية لنظم القيادة والسيطرة وتعزيز وتطوير قدرات استخدام الفضاء في المجال الدفاعي والهجومي العسكري.

٥- عـــدم تمكـــن العناصر الإرهابية من إيجاد مناطق مؤمنة منتشرة في أنحاء العـــالم، بـــل تكون قواعدها دائما معرضة لهجمات مفاجئة وبذا تكون بصفة دائمة تحت التهديد الأمريكي المباشر بما يثير القلق في العالم.

٢- منظومة الأمن القومي

بعـــد تلـــك الجريمة اللاإنسانية في سبتمبر ٢٠٠١ كان لزاماً أن نسترجع بعـــض أدبيات نظريات الأمن القومي الأمريكي حيث إن العديد من دول العالم الثالث تحاكي المنظومة الأمنية الأمريكية وبالتالي فإن سلبياتها وإيجابيتها منتشرة فـــي نطاقات إقليمية عديدة. فمنذ إنشاء الولايات المتحدة اعتمدت استراتيجياتها على تحقيق أهداف سياسية عدة أهمها:

(١) المحافظة على السيادة الأمريكية
(٢)استمرار الحرية السياسية واستقلالها.
(٣) المحافظة على القيم والمبادئ الأخلاقية.
(٤) حماية الأمريكيين فى الداخل والخارج.
(٥) توفير الرخاء لجميع مواطنيها.

ولا يســتطيع أحد أن ينكر أن الولايات المتحدة حققت نجاحا غير مسبوق للأهـــداف الثلاثة الأولى إلا أن إداراتها منذ الستينات لم تنجح بنفس الدرجة في الهدفيـــن الأخيريـــن وهو ما انعكس على الروح ومنظومة القيم الأمريكية وأثر بالسلب على الهدف الثالث، وقد صدر كتاب استعادة الزعامة الأمريكية (١٩٩٨) – فـــى إطار برنامج عمل للسياسة الخارجية والدفاعية – أعده اثنان من علماء الاستراتيجية "كيم هولمز"، "وتوماس مور" حددا فيه ملامح الاستراتيجية القومية الأمريكية ومبادئها وهي:

(١) حماية أمنها ومصالحها وقيمها.
(٢) أن تكون حرة بالحفاظ على الزعامة الأمريكية.
(٣) أن تكون نصيرًا للحرية فى العالم.

(٤) أن تكون انتقائية فى تكريس القوة من أجل مصالحها.

وبناء عليها تحددت المصالح الحيوية الأمريكية فى الآتي:

المصالح من الفئة الأولى وأولوياتها:

(١) حمايــة الأراضي الأمريكية وحدودها ضد تهديدين، الأول: هجوم بالصواريخ النووية، والثاني: عدم الاستقرار على الحدود الأمريكية.

(٢) حمايــة المواطنيــن الأمريكيين ضد مخاطر الإرهاب كتهديد وحيد رئيســي ضــمن خمــس مصــالح حيوية أغلب تهديداتها اقتصادية وعسكرية وخارجية.

الفــئة الثانــية من المصالح: وهي الأقل حيوية وهى ثماني مصالح أهمها إخلاء الولايات المتحدة من المخدرات فى مواجهة تهديد "اتحاد تجارة المخدرات الدولية".

الفــئة الثالــثة مــن المصالح الهامشية: وأهم تهديداتها انتهاكات حقوق الإنسان.

وبإيجــاز كانــت أولوية الأمن القومي الأمريكي وسياساتهــا الاستراتيجية قــد استهدفت الآتي:

(١) إدارة التنافس والتعاون الدولي.

(٢) تركيز المؤسسة العسكرية في الدفاع عن أمريكا وحلفائها.

(٣) التصدي للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار.

(٤) تحرير الاقتصاد ونظام التجارة العالمي.

ولكن خبراء الاستراتيجية فى أمريكا قرروا الانفراد بالأمن القومي المطلق وهو ما كان يعني إهدار بعض ثوابت الأمن القومي لصالح إسرائيل ضد أطراف أخــرى صديقة، هذا غير أنه كان هناك تضاد لبعض مصالح العناصر المكونة لــنظرية الأمــن القومي الأمريكي ذاته وبالتالي ظهرت تصدعات فى النظرية

وبـــناء قوة المنظومة الاستراتيجية التي انهارت بالفعل مع انهيار مبنى التجارة العالمـــي وقـــد صاحبها على التوازي فقدان مفهوم الاستراتيجية كمدلول واضح يعـــبر عـــن طموحـــات الأمة الأعظم فى العالم ولقد صيغت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي اعتماداً على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

(١) توفير مناخ دولي آمن ومستقر.

(٢) إمكانية التصرف في مواجهة مختلف الأزمات.

(٣) الاستعداد لمواجهة أخطار جديدة في المستقبل.

وفـــي الاعتقاد أن العنصرين الأولين قد سقطا ولم يبق إلا العمل من أجل المستقبل لإحيائهما.

٣-وثيقة الدفاع الأمريكية (١٩٩٩ / ٢٠١٥):

ولا يخفى على أحد أن الفصل الأول من وثيقة الدفاع الأمريكية التي صدق عليها "وليم كوهين" وأكدت على أن تصاعد قدرات الإرهابيين سوف تؤدي إلى تهديـــد حياة الأمريكيين ومؤسساتها كما أن تجارة المخدرات والجرائم المنظمة ســـوف تزداد وقد كانت الوثيقة دقيقة في تحديد الوسائل غير المتجانسة بواسطة الإرهابيين بل وحددت الأهداف المتوقع مهاجمتها وأهمها البنية الأساسية لوزارة الدفـــاع الأمريكـــية (البنـــتاجون) ودعت إلى البحث عن وسائل جديدة لمواجهة الإرهـــاب، ومـــن الواضـــح أن المصالح الأمريكية تحققت في أغلبها في إطار مـــنظومة الأمن القومي إلا حماية السكان في الولايات المتحدة برغم أن الوثيقة عملت على ثلاثة اتجاهات متكاملة هي:

(١) تحديد العدائيات.

(٢) القدرة على مواجهة الأزمات.

(٣) الاستعداد في مختلف الاحتمالات.

وجديـــر بالذكـــر أن فكرة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ تعتمد على إقامـــة سلســـلة متتالية من مجموعات متكاملة من النظم تغطى النطاق الدفاعي

الجـــوى المطلـــوب حمايـــته ضد قصف صاروخي معادٍ وذلك باعتراضها فى الفضاء وقبل وصولها لأهدافها وهى مكونة من الآتي:-

- مـــنظومة الاســـتطلاع والإنـــذار المبكر وتعتمد على شبكة رادارية من الأقمار الصناعية وطائرات ومراكز الإنذار المبكر.
- منظومة قيادة وسيطرة وهى مجموعة من مراكز الرصد وهى تعمل من لحظة وبداية إطلاق الصاروخ المعادى وهى منظومة متدرجة النطاقات الإقليمية في عمليات متابعة للأهداف وإنذار متتالٍ.
- مـــنظومة الاعتراض الإيجابية وهى المنوطة بتدمير الصواريخ المعادية فـــى الجـــو وتتكون من صواريخ مضادة للصواريخ، صواريخ الطاقة الكامـــنة، أســـلحة الطاقـــة الحركـــية، أسلحة الطاقة الإشعاعية، أنظمة إشعاعية ومضادة للصواريخ قصيرة المدى.

وهذه المنظومة صممت بدرجات استعداد زمنية متفاوتة وضد أعمال عدائية مـــتوقعة علـــى اتجاهـــات تهديد محددة وليس كما يشكك البعض في قدراتها أو الإشـــارة إلى تقصيرها في ما حدث، وبالتالي فجزء من منظومة الإنذار متابعة خروج الطائرات المدنية عن مساراتها الطبيعية وهو أمر محتمل ومتوقع وعادة مـــا يحـــدث لأســـباب سوء الأحوال الجوية أو للأعطال الفنية بالطائرات ويتم الإبلاغ الفوري عنه.

إلا أن السياســـة والإجـــراءات والتدابـــير والخطط ركزت على كل ما هو خـــارج أراضـــي الولايـــات المتحدة وأغفلت عن ثقة مفرطة في منظومة أمن وســـلامة الداخـــل ومنظومة القيم الأمريكية تحت زعم عدم قدرة أي قوة على اختراقها، وهو ما يعني أن خطط المواجهة للتهديدات المحددة سلفاً لم تكن على كفـــاءة الاســـتراتيجية الأمريكـــية الواضحة المعالم لأن المفترض أن المنظومة مـــتكاملة ومن ثم فالأقرب إلى الواقعية أنه كان هناك إغفال وتقصير في تقدير طبـــيعة الـــتهديدات الداخلـــية واحتمالاتها وخطط مواجهاتها، بالإضافة أن هذه

المـــنظومة قـــد اخترقـــت بالفعل من فترة غير بعيدة وبالتالي جاءت الكارثة لا إنســـانية ومروعة، وبات علينا أن نبحث في أسباب فشل الاستراتيجية وخططها أمام المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أي دولة في العالم أمام وحشية الإرهاب بما فيه بلادنا.

- كـــان الســـيد "تينيـــت" قد لخص تصور الولايات المتحدة في تقريره الســـنوي أمـــام لجـــنة القـــوات المســـلحة في مجلس الشيوخ "إن المخاطر والتهديدات المستقبلية التي سنواجهها ستأتي من عناصر وعوامل جديدة مثل الزيادة الكبيرة في توافر التكنولوجيا والمعلومات البالغة البراعة والتعقيد في الأسواق وسهولة استيعابها واستخدامها".

٤- تقرير الأمن القومي الأمريكي (سبتمبر ٢٠٠٢):

يقع موجز التقرير المنشور على شبكة الإنترنت في خمس وثلاثين صفحة. وقدمه الرئيس نفسه في شكل خطاب موجه إلى العالم يكشف عن طبيعة سياسته الحاضـــرة والمقبلة، وكيف ستكون عليه علاقات الولايات المتحدة في السنوات المقبلة سواء مع حلفائها أو أصدقائها أو مع خصومها وأعدائها. واحتوى التقرير على مقدمة ومحاور هي:

(١) الكرامة البشرية.
(٢) تقوية التحالفات.
(٣) النزاعات الإقليمية.
(٤) أسلحة الدمار الشامل.
(٥) النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي.
(٦) البنية التحتية للديمقراطية.
(٧) تعاون القوات العظمى.
(٨) الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.

جـــاء فـــي المقدمة استعراض لما كانت عليه الصراعات الدولية في القرن الماضـــي بين النظم الشمولية الإطلاقية ونظم الحرية والليبرالية، وما انتهت إليه من انتصار الثانية على الأولى. وأكد التقرير أن الأمم التي تلتزم باحترام حقوق الإنســـان والحـــريات الاقتصادية والسياسية هي التي ستكون وحدها في القرن الواحـــد والعشرين قادرة على ضمان الرفاهية لشعوبها وتحقيق استمرارها، لأن العالم – كما جاء في نص التقرير – يطمح إلى أن يتمتع مواطنوه في كل مكان بحرية التعبير وحق اختيار حكامهم وتربية أبنائهم وبناتهم، وضمان حق الملكية وجنى ثمار عملهم.

وأضاف أن هذه الحقوق لا رجعة فيها ولا يجوز المساس بها وتفرض على العالم كله واجب حمايتها ومناهضة كل من يعاديها. وحدد دور الولايات المتحدة ضـــمن العالم وواجباتها كدولة عظمى فقال: إنها تملك قوة عسكرية لا مثيل لها وعلـــى نفوذ اقتصادي وسياسي كبيرين لا يعادلها فيهما غيرها، ويقول الرئيس: "لـــن نســـتعمل هـــذه القوة لكسب امتيازات خاصة لنا، بل إننا نبحث عن إقرار توازن بين القوى العالمية، لنكسب لنا ولغيرنا ما تستفيد منه الإنسانية جمعاء."

وأعلن الرئيس في التقرير أن بلاده اعتزمت تطبيق سياسة الحرب الوقائية الاســـتباقية بدلا من أسلوب الحرب التقليدية التي تخوضها عادة القوات العظمى كـــرد فعل لعدوان حل بها، أو لاستعادة مكانتها بعد وقوع أحداث زحزحتها عن مواقعهـــا، أو إثـــر مس مصالحها بأضرار. فهذا النوع من الحرب أصبح عند الولايات المتحدة متجاوزاً وفات أوانه. وعليها الآن أن لا تترك أعداءها ينالون منها فتضطر إلى النيل منهم بل عليها أن تسابقهم بحرب تشل قدراتهم عن السبق إلى المبادرة بالحرب.

ولقـــد صـــدر هذا التقرير بعد مرور تسعه أيام على حلول الذكرى الأولى لأحداث ١١ سبتمبر التي انعقد قبلها البيت الأبيض لاستخلاص العبر من حادث العـــدوان الإرهابـــي علـــى البرجين الأمريكيين بنيويورك ومقر البنتاجون في

واشنطن. وكان مفاجأة لجميع الأجهزة الاستخبارية الأمريكية التي لم تعلم به إلا بعد بلوغه مقاصده، مما مس بمصداقية تلك الأجهزة وشكك في فعاليتها، خاصة إذا صـــح ما قيل من أنه تسرب إلى علم بعضها أن الحادث وشيك الوقوع ومع ذلك لم تعمل على تلافيه. لذا نفهم أن تركز الاستراتيجية الجديدة على "الحرب الوقائية الاستباقية".

خصص التقرير فقرات لمعضلة الإرهاب الذي يظهر – بعد بلوغ سنة على عدوانـــه – حيـــث أكد على أن الحرب عليه لا تكفي باستعمال القوة العسكرية. وقـــال الرئيس عنه:"إننا ندافع عن السلم لأننا نقاتل الإرهابيين والطغاة، ونعمل علـــى إقامة علاقات جيدة مع سائر القوى العالمية" ثم زاد يقول: "كما أننا نعمل علـــى تقليص آثار الإرهاب بتشجيع إقامة مجتمعات الحرية والانفتاح في جميع القـــارات ولقـــد طرأت على مهامنا الحربية الدفاعية تغييرات بالنسبة لما كانت علـــيه. ففي السابق كان على أعدائنا أن يحشدوا جيوش قوية وقدرات صناعية هائلة لمحاربتنا، لكن أصبح (يعنى منذ ١١ سبتمبر) بإمكان الشبكات التي تعمل فـــي الخفاء أن تنقل إلينا الآلام والدمار ولا يكلفها ذلك إلا ما يقل عن ثمن دبابة واحـــدة. لقـــد أصبح في إمكان الإرهابيين أن يتسربوا إلى المجتمعات المفتوحة ويســـتعملوا ضـــدها قـــوة التكنولوجيا العصرية. ولمواجهة تهديدهم يلزمنا أن نستعمل ضدهم كل ما نتوفر عليه من أنواع السلاح: سواء سلاح القوة العسكرية أو ســـلاح الدفـــاع الجيد عن أوطاننا، أو سلاح القانون، أو سلاح الاستخبارات المسبقة، أو سلاح المواجهة والمتابعة لممولي الإرهاب، ومحاربة من يدعمه أو يؤوية لأن حلفاءه هم أعداء الحضارة التي علينا أن ندافع عنها بكل سلاح ".

ودعـــا الرئيس بوش في التقرير أيضا إلى تحالف القوى العظمى من أجل السلم والعدل عن السياسة السابقة التي تتمثل في التنافس من أجل اكتساب القوة للظفر بالغلبة في الحروب.

وينبغـــي أن نتوقف أمام فقرةٍ في التقرير سلطت الأضواء أكثر على سبب اعـــتماد الاســـتراتيجية خيار الحرب الوقائية، أي حرب الهجوم بدلا من حرب الدفاع. وجاء فيها: "إن على الولايات المتحدة أن تحتفظ وتظل محتفظة بقدراتها على إحباط كل مبادرة يقوم بها أو يفكر في القيام بها أي عدو من أعدائنا للنيل مـــن قوتـــنا، سواء كان هذا العدو دولة أو غيرها مثل "الشبكات الإرهابية" وأن ننـــتزع مـــنه القدرة على فرض إرادته علينا أو على حلفائنا، أو أصدقائنا في العـــالم..بل ستبقى قوتنا القوة الكبرى التي تردع جميع خصومنا وتشل قدراتهم سواء كانوا خصوما بالفعل، أو خصوما محتملين، أو من أولئك الذين يسعون إلى التسابق إلى التسلح ليصبحوا معادلين لنا أو أقوى من قوة الولايات المتحدة".

ومن هنا يبدو واضحاً لماذا أصر الرئيس على ضرب العراق ولو لم يظفر بقـــرار بذلـــك من "مجلس الأمن" لأن الغاية هي – حسب هذا التنظير – أن لا تـــتوفر أية قوة لكل من لا يجري في فلك الولايات المتحدة وكل من لا يخضع لقوتها التي يجب أن تكون أقوى قوات العالم ولن يكتفي الرئيس بأن يوفر لبلاده عناء الحرب ضد العراق ولو في حالة ما إذا أثبت تحقيق المفتشين خلو العراق مـــن أســـلحة التدمـــير، أو في حالة تدمير هذه الأسلحة إذا وجدت لأن الأسبقية تعطـــيها الإستراتيجية لتجريد خصوم الولايات المتحدة من السلاح وتنحيتهم من مجـــالات القـــوة، لـــئلا يســـتعملوا قوتهم ضد الولايات المتحدة أو ضد حلفائها وأصدقائها – والإشارة هنا إلى إسرائيل التي لم تكن تخش في المنطقة غير قوة العـــراق – وقـــد أعطي لها الضوء الأخضر لتحطيم قدرات السلطة الفلسطينية وهو ما راهنت عليه حكومة شارون منذ تأسيسها.

وخصصـــت الوثـــيقة للمحـــور الثامن المعنيِّ بـــ "الأمن القومي للولايات المـــتحدة" جاء فيها التأكيد على أن قواتها المسلحة يجب أن تكون القوة العالمية التـــي لا تضاهيها قوة. وأن عليها أن تكون حاضرة في جميع مناطق العالم ولو بصفة رمزية، ودائما على استعداد للتدخل لحماية حلفائها وأصدقائها. ومن أجل ذلـــك تقـــول الوثـــيقة "فالولايات المتحدة في حاجة إلى أن تكون لها قواعد

عسكرية أو مواقع في أوروبا الغربية، وشمال شرق آسيا، وأبعد من ذلك (بهذا التعبير). ويصبح لزاما عليها أن تجري مفاوضات تنتهي إلى إبرام اتفاقات تضمن لها شرعية الوجود في هذه المناطق عبر العالم والتي تحتاج حمايتها لتنشر فيها قواتها.

وإذا كانت وثيقة الإستراتيجية غنية بالمعلومات عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الجديدة مما يصعب معه تلخيصها فمن المفيد أن يتعرف القارئ العربي على أهم ما جاء في خاتمتها مما يشكل فلسفة الاستراتيجية الجديدة.

تقول الخاتمة: "لم يعد في زماننا فوارق فاصلة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ففي المجتمع الجديد مجتمع العالم الواحد أصبح لجميع الأحداث التي تطرأ على أي جزء في العالم خارج حدودنا تأثير عميق على ما يجري داخل بلادنا. وقد أصبح واجبا علينا التعامل مع ظاهرة خطيرة هي أن الاشخاص والتنظيمات السرية سيكون في إمكانها الحصول على وسائل التدمير التي كانت لا تصل إليها من قبل إلا الجيوش النظامية.

هكذا تسود هذه الوثيقة نظرة تشاؤمية إلى مصير الصراع في العالم في هذا القرن على أنه صراع دائم ومحفوف بالمخاطر والأهوال وترشح الولايات المتحدة نفسها لتضع قوتها العسكرية في خدمة حماية العالم من أهواله ويبدو أن سياستها لإدارة هذا الصراع بطريقتها الخاصة وأنها تضمنتها وثيقة ٢٠ أيلول (سبتمبر) الماضي مما حسم كل هذا الجدل. الأفكار ذاتها كانت متداولة – وإن يكن على استحياء طوال عشر سنوات سابقة على الأقل – والجديد الآن هو الجرأة في "إعلانها". بل إننا قرأنا أيضا أنه رغم ما في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" من تجبر وتفرد وغطرسة، إلا أنها كانت في صياغتها الأصلية أكثر تجبرا وتفردا وغطرسة بما استلزم إضافة بعض مساحيق التجميل، هذا يعنى أن الوثيقة لم تكن من تداعيات أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) سنة ٢٠٠١

ولكنها عجلت بها وجعلت تمريرها في العقل السياسي الأميركي أكثر يسرا وأقل رفضاً.

في جانب من الاستراتيجية الأميركية الجديدة إنذار محدد معلن وموجه إلى الدولة – أو أي مجموعة من الدول – قد تفكر باللحاق بالقوة الأميركية على أي مستوى. بدءاً بالمستوى العسكري. فطوال خمس وأربعين سنة أدت القوة العسكرية السوفياتية إلى تحييد القوة العسكرية الأميركية بما سمح بأطول فترة سلام في القرن العشرين الآن ومستقبلاً لن تسمح الولايات المتحدة بوجود اتحاد سوفيتي آخر، أو حتى طبعات مستنسخة منه. وعلى حد تعبير مصدر عالي المستوى في البيت الأبيض فإن المهم عند الولايات المتحدة من الآن فصاعدا أن تمنع تطلع أي دولة أخرى إلى امتلاك خيار منافسة الولايات المتحدة عسكرياً لأنه: "بمجرد أن تمنع وجود تحد بالمنافسة العسكرية فأنت تفتح إمكان التعاون في عدد من الميادين الأخرى" الصين هنا مذكورة بالاسم في وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الجديدة هذه لكن الصين وصلتها الرسالة الأميركية عملياً من خلال ثلاث عشرة قاعدة عسكرية أمريكية جديدة أصبحت تحيط بالصين، هذا جرى فقط بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر).

لكن في جانب آخر من الاستراتيجية الأمريكية الجديدة هناك إنذار محدد إضافي إلى كل دول العالم الثالث. نفس الدول التي ناورت بدرجات مختلفة من النجاح بين القوتين العظميين طوال خمس وأربعين سنة بعد الحرب العالمية الثانية لكي تلحق بقطار التنمية الاقتصادية وتسترد بعض حقوقها. الآن تعلن الاستراتيجية الأميركية الجديدة بوضوح أن "**الشرعية الدولية**" التي كانت شعار المرحلة في الحرب الباردة ستتحول من الآن فصاعداً إلى "**الشرعية الأميركية**".

لقد انسحبت الولايات المتحدة من عدد من الاتفاقات الدولية التي كانت ارتضت بقيودها سابقاً، وهي الآن لم تعد راغبة في وضع دولي متعدد الأطراف حتى ولو كانت فيه الأول بين متساويين حيث إنه: حينما تكون المصالح

الأميركـية على المحك فلن تكون هناك أي حلول وسط كما: "إننا لن نتردد في التصرف والعمل منفردين عند الضرورة لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس من خلال التصرف بطريقة استباقية" لم يعد هنا احتواء ولا ردع ولا شرعية دولية. وهناك فقط سياسة إمبراطورية وضربات عسكرية استباقية كلما رأت أميركا أن هـذا يناسـبها ويعظم من مصالحها ويجعل المنافسين المحتملين أقل قوة وقدرة على الحركة.

وكمـا جـرى ذكر الصين بالاسم، وخصصت لها الوثيقة الجديدة نصيحة "مخلصـة" بأن توجه إنفاقها إلى الاقتصاد والإصلاح السياسي بدلاً من بناء قوة عسـكرية يجـئ أيضـا مثال توضيحي في الشق الثاني من الوثيقة الأميركية الجديدة، حيث ستسعى أميركا الجديدة إلى "كسب معركة القيم والأفكار المنافسة" بمـا يتضـمنه ذلك من: "معركة مستقبل العالم الإسلامي" هذه الصياغة الشفرية الرمـزية تعـنى محيطاً جغرافياً يمتد من إندونيسيا شرقاً إلى نيجيريا غرباً إلى السـودان واليمن جنوباً. وإذا حاولنا أن نتذكر هنا.. ما الذي يجمع هذا المحيط الواسع بخلاف تنويعات من فهم الإسلام وتطبيقه فلن نجد سوى: البترول.

أما لماذا انحشر هنا اسم الإسلام تعسفياً، وقبله جرت الإشارة إلى الصين، فهـذا يذكرنا بتوليفة عجيبة أخرى مطروحة منذ سنه ١٩٩٣ بعنوان آخر هو: "صـدام الحضارات ". في حينها لم يأخذ المحللون هذا العنوان بجدية وسخروا مـن الـذي ابـتدعه، الآن سطعت الأهداف: والعنوان الرمزي هو "صدام الحضارات ".

الحقيقة هي الإمبراطورية الجديدة تتقدم في أرض الواقع. قد تصبح التسمية المستحبة من باب التلطف هي "مشروع القرن الأميركي الجديد" وقد تصبح في كتابات أخرى "الرد على من يكرهون أمريكا وكل ما تمثله" البعض حتى تساءل أخيرًا: لا أحد يكره أميركا.. وإنما السؤال الحقيقي هو: لماذا تكرهنا أميركا ؟

٥-عقيدة بوش سبتمبر ٢٠٠٢:

كشـفت الإدارة الأمريكية للمرة الأولى عن الخطوط العريضة لاستراتيجية الأمـن القومـي الأمريكي، في تقرير للكونجرس تحت عنوان: (الأمن القومي للولايات المتحدة)، والتي باتت توصف في أوساط المراقبين بأنها (عقيدة بوش)، التـي تقـوم علـى المبادرة في مواجهة من أسمتهم (الدول المارقة وعملاءها الإرهابييـن)، قبل أن تتوفر لديهم قدرات التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وحلفائها حول العالم، وأوضح التقرير أبعاد وأسباب تبني هذه الاستراتيجية فيما يلي:

أن أعـداء الولايات المتحدة الآن أصبحوا يرون أسلحة الدمار الشامل هي الخـيار الأمـثل، في الوقت الذي كان ينظر إليها إبان الحرب الباردة على أنها الورقـة الأخـيرة، والـذي يمـثل اسـتخدامها خطراً يهدد حتى أولئك الذين يستخدمونها أنفسهم.

تنص الاستراتيجية الجديدة على ما يلي (١):

١- أن أمن وسلامة الولايات المتحدة هو الالتزام الأول للحكومة الأمريكية، وأن تستخدم الولايات المتحدة قوتها في العالم لنشر السلام.

٢-أن الولايـات المتحدة - في فترة ما بعد الحرب الباردة - يمكن أن تتصرف بمفـردها بمـا يحقق مصالحها الخاصة فإذا تحققت هذه المصالح الأمريكية بالتعاون مع الآخرين فإنه سيكون أفضل.

٣-أن الولايـات المتحدة لن تنتظر إلى أن تتعرض للهجوم بل إنها سوف تملك دائمـاً زمـام المبادرة خاصة في ظل تعرضها لتهديدات دائمة بشن عمليات إرهابية.

---

(١) صحيفة الشرق الأوسط، وواشنطن بوست الأمريكية في ٢٠٠٢/٩/٢٢

٤-أن هـدف الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي يتمثل في ملاحقة الإرهاب وأسـلحة الدمـار الشـامل التي تعد المشكلة الرئيسية، وربما الوحيدة، على السـاحة الدولـية التـي يتعين على الولايات المتحدة مواجهتها في السنوات القادمة.

٥-بـدلاً مـن الردع والاحتواء، يجب على الولايات المتحدة أن تبادر وتقضي علـى التهديد الإرهابي قبل أن يصل إلى الحدود حتى لو تطلب ذلك أن تتصرف الولايات المتحدة بمفردها دون مساعدة من دول أخرى

٦-يتعيـن على الولايات المتحدة في بعض الأحيان إجبار الدول الأخرى على وقف ما ترى أميركا أنه أنشطة تساعد من تصفهم واشنطن بالإرهابيين.

٧-على الولايات المتحدة الحفاظ على تفوق عسكري لا مثيل له للانتصار على الإرهـاب وأسلحة الدمار الشامل. فامتلاك قوة عسكرية ونفوذ لا ينافس ولا يضـاهي يمكـن الولايات المتحدة من تحمل الأعباء والمسئوليات والفرص أمامهـا، ويجـب أن تسـتخدم قوة أميركا في وضع نظام قوي يحافظ على الحرية في العالم.

٨-إن الدول المارقة هي تلك الدول التي تستخدم أساليب متوحشة ضد مواطنيها ولا تظهر احتراما للقانون وتصر على امتلاك أسلحة الدمار الشامل لأهداف هجومـية أو تحقيق أغراض عدائية وتدعم الإرهاب وترفض حقوق الإنسان الأساسـية وتكـره الولايات المتحدة وكل ما تمثله. ويقع في تلك الفئة كوريا الشـمالية والعراق، وهما أبرز عنصرين في ما وصفه الرئيس الأمريكي في يناير ٢٠٠٢ بمحور الشر، إلا أن التقرير لم يتضمن إيران.

وخلـص التقرير الأمريكي الذي يرسم ملامح الاستراتيجية الأمنية الجديدة التي يطلق عليها (عقيدة بوش)، إلى أن نهاية الحرب الباردة والعلاقات الجديدة بيـن الولايـات المـتحدة من ناحية وكل من روسيا والصين من ناحية أخرى سمحت لأمريكا بالنظر إلى أن أحداث ١١ سبتمبر، حددت الجهة التي يجب على

الولايـــات المتحدة أن تنتبه إليها لمواجهة مخاوف المستقبل. ومضى قائلاً: "لقد تطلب الأمر منا عقداً كاملاً لفهم الطبيعة الحقيقية للتهديد الجديد "، مشيراً إلى أن أهـــداف "الدول المارقة" والإرهابيين تجعل من غير الممكن أن تعتمد الولايات المتحدة على رد الفعل فحسب في وضع استراتيجيتها.

ويعد هذا التقرير هو الأول الذي يصدر في ظل الإدارة الجمهورية الحالية التـــي تتولى السلطة منذ يناير ٢٠٠٠، حيث ينص قانون صادر في عام ١٩٨٦ على أن يقدم الرئيس الأمريكي للكونجرس تقريراً استراتيجياً سنوياً.

ويرى المراقبون أن التقرير يمثل تحولاً مهما في العقيدة الأمنية الأمريكية، وطريقة التعامل مع قضايا العالم، حيث تتخلى الاستراتيجية الجديدة صراحة عن المـــبادئ التي تبناها آخر تقرير صدر في ظل إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون عـــام ١٩٩٩ ويســـتند بصـــورة رئيسية على الردع التي سيطرت على العراق وإيران، وبدلاً من ذلك، دعا التقرير إلى إعداد القوات الأمريكية لتوجيه ضربات اســـتباقية ضـــد المنظمات الإرهابية والدول المناوئة لأهداف ومصالح الولايات المـــتحدة، خاصـــة تلـــك التي تمتلك أو تسعى إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وينطبق الفكر الذي يحمله التقرير مع الخط الذي تنتهجه الإدارة الأمريكية حالـــياً في شن حملة عسكرية وسياسية ضد المنظمات الإرهابية والإعداد لعمل عسكري محتمل ضد الدول التي تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل.

يرســـم التقرير للولايات المتحدة صورة تقترب حرفياً من (شرطي العالم) الـــذي يضع على كاهله مهمة تخليص العالم من (الأشرار والمجرمين)، مشيرا إلـــى أن أمـــريكا ستعمل أيضاً على توسيع المساعدات من أجل التنمية وتوسيع النطاق في التجارة الحرة، ونشر الديمقراطية ومحاربة الأمراض في أنحاء العالم وإعادة تطوير الجيش الأمريكي.

التحول في الاستراتيجية الأمريكية طبقا لعقيدة بوش:

إن استراتيجية الأمن القومي الخاصة بالرئيس بوش تمثل أكبر تحول في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى منذ بداية الحرب الباردة، وذكرت أن نجاحها يعتمد على استعداد باقي دول العالم للترحيب بالقوة الأمريكية، إذ من المتوقع الآن أن تقوم الدول بنشر استراتيجياتها الكبرى قبل تطبيقها، وهو ما يعد انعكاساً للعصر الديمقراطي، ففي الماضي وبسبب عدم الرغبة في الكشف عن الكثير، فضل معظم الاستراتيجيين الكبار التركيز على عملية التطبيق، تاركين شرح هذه الاستراتيجيات للمؤرخين (١).

وقد أشار تقرير الرئيس بوش حول "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" الكثير من الجدل، وبالتأكيد سوف يستمر في إثارة الجدل. ولم يكن فقط هذا البيان هو أول بيان للاستراتيجية في إدارة جديدة، ولكنه كان أيضاً هو البيان الأول منذ هجمات ١١ سبتمبر، ولحسن الحظ فإن مثل هذه الهجمات كانت نادرة في التاريخ الأمريكي، فلم يحدث مثلها إلا حينما أحرقت بريطانيا البيت الأبيض ومبنى الكونجرس، والهجوم الياباني على بيرل هاربر، ولكن هناك شيء مشترك بين هذه الأحداث وهو أنها فتحت الطريق أمام استراتيجيات جديدة من خلال إظهار فشل الاستراتيجيات القديمة. وعلى ذلك فإن استراتيجية الأمن القومي الخاصة بالرئيس بوش تستحق قراءة واعية حيث إنها تعد بمثابة إرشاد لما سيأتي فيما بعد.

وقد حددت استراتيجية الأمن القومي الخاصة بالرئيس بوش ثلاث مهام حيث قال: "سوف ندافع عن السلام من خلال محاربة الإرهابيين والطغاة، وسوف نحافظ على السلام من خلال إقامة علاقات طيبة بين القوى العظمى، وسوف نقوم بتوسيع نطاق السلام من خلال تشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل قارة".

---

(١) جون لويس جادين – مجلة فورين بوليسي – عدد نوفمبر/ ديسمبر ٢٠٠٢.

ويمكن مقارنة هذه الأهداف بالأهداف الثلاثة التي حددتها إدارة كلينتون في استراتيجيتها الأخيرة الخاصة بالأمن القومي والتي صدرت في ديسمبر ١٩٩٩ وهي "ضرورة تعزيز الأمن الأمريكي، وتدعيم الرخاء الاقتصادي الأمريكي، والتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج".

وتتضح الاختلافات بين الأهداف، حيث يتحدث بوش عن الدفاع والحفاظ والتوسيع، بينما يبدو بيان كلينتون وكأنه يفترض وجود سلام. ويدعو بوش إلى التعاون بين القوى العظمى، فيما لم يستخدم كلينتون أبداً هذا المصطلح. ويشير بوش إلى تشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل قارة بينما يظهر كلينتون رغبته في التأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج.

ويعد أول ابتكار هو تسمية بوش للإرهابيين بالطغاة باعتبارهم مصادر الخطر، وهو ما يعد نتيجة واضحة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، ويشير بوش إلى أن الاستراتيجية الأمريكية في الماضي ركزت على الدفاع ضد الطغاة، حيث يسعى هؤلاء إلى امتلاك "جيوش كبيرة وقدرات صناعية هائلة" وهي الموارد التي تستطيع الدول فقط الحصول عليها لكي يستطيعوا تهديد المصالح الأمريكية.

أما الآن فتستطيع شبكات "غامضة" من الأفراد إحداث فوضى كبيرة، من ثم فلن تنجح الاستراتيجيات التي أدت إلى الانتصار في الحرب الباردة – وهي الاحتواء والردع – في العمل على وقف مثل هذه المخاطر، وذلك لأن هذه الاستراتيجيات افترضت وجود أنظمة معروفة بقيادة زعماء معروفين يعملون بوسائل معروفة من مناطق محددة. ولكن كيف يمكن احتواء شيء كأحداث سبتمبر وكيف يمكن ردع شخص مستعد للانتحار ؟

لقد كان هناك دائماً قتلة وفوضويون ومخربون يعملون بدون دعاة واضحين، وقد جازف الكثير منهم بحياته من أجل تحقيق أهدافهم، ومع ذلك فإن أعمالهم نادراً ما أدت إلى اهتزاز استقرار الدول أو المجتمعات وذلك لأن عدد

الضـــحايا الذين استهدفوهم وحجم الدمار الذي تسببوا فيه كان صغيراً نسبياً، إلا أن هجمـــات ١١ سبتمبر أثبتت أن الإرهابيين يمكنهم الآن إحداث مستويات من الدمار كانت الدول ذات القوة العسكرية فقط هي التي تستطيع إحداثها.

وتشير استراتيجية الأمن القومي إلى أن أسلحة الدمار الشامل كانت بمثابة المـــلاذ الأخير أمام الذين يمتلكون مثل هذه الأسلحة خلال الحرب الباردة، "أما الـــيوم فينظر أعداؤنا إلى أسلحة الدمار الشامل على أنها الأسلحة المفضلة". وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الإرهابيين إلى مستوى الطغاة من وجهة نظر بوش، وهذا هـــو السبب وراء إصراره على ضرورة إضافة استراتيجية العمل الوقائي إلى اســـتراتيجية الاحـــتواء والردع: حيث قال: "لا يمكن أن ندع أعداءنا يهاجموننا أولاً".

وقـــد حـــرص فـــي اســـتراتيجية الأمن القومي على تحديد أساس قانوني للضـــربات الوقائية حيث جاء فيها "يعترف القانون الدولي بأن الدول ليست في حاجـــة إلى المعاناة من هجوم قبل أن تستطيع بشكل قانوني اتخاذ إجراء للدفاع عـــن نفســـها ضـــد القوى التي تمثل خطراً وشيكاً ". وهناك أفضلية أيضاً لشن ضـــربات وقائية بشكل متعدد الأطراف: "سوف تناضل الولايات المتحدة بشكل مستمر من أجل الحصول على تأييد المجتمع الدولي، ولكننا لن نتردد في العمل بشكل فردي إذا لزم الأمر لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس".

ويتطلـــب العمل الوقائي في المقابل تحقيق هيمنة، فعلى الرغم من أن بوش قـــد تحدث عن خلق توازن للقوى، توضح استراتيجية الأمن القومي أن "قواتنا سوف تكون قوية بشكل كاف لإقناع الأعداء المحتملين بالعدول عن بناء أنظمة عسكرية على أمل تجاوز أو مماثلة قوة الولايات المتحدة ".

وعلـــى ذلـــك فكـــيف سترد بقية دول العالم على الهيمنة الأمريكية ؟ هذا يوصـــلنا إلـــى ابتكار آخر في استراتيجية بوش وهو تأكيدها على التعاون بين القـــوى العظمى، وهو ما يتناقض بشكل واضح مع تركيز كلينتون على العدالة

بالنسبة للقوى الصغيرة. وقد قدم بوش في خطابه في ويست بوينت تفسيرين لعدم وجود تحالف معاد لأميركا على الرغم من هيمنتها الطاغية منذ نهاية الحرب الباردة، الأول هو أن القوى العظمى الأخرى تفضل إدارة النظام الدولي عن طريق قوة مهيمنة واحدة طالما كانت قوة معتدلة نسبياً، وتعتبر الهيمنة الأمريكية مقبولة أيضاً لأنها ترتبط بقيم معينة تشترك فيها كل الدول والثقافات.

أما آخر الابتكارات في استراتيجية بوش فتتعلق بقضية طويلة الأجل وهي عن أسباب الإرهاب والطغيان، وقد توافق تفكير بوش في هذه النقطة مع الإجماع داخل المجتمع الأكاديمي فقد أصبح من الواضح الآن أنه لم يكن الفقر هو الذي دفع مجموعة الشرق الاوسط وهي من الطبقة المتوسطة لاقتحام المباني بثلاث طائرات، ولكنه كان الاستياء من عدم وجود مؤسسات تمثيلية في مجتمعاتهم، ولذلك كان المخرج الوحيد للخلاف في الرأي السياسي هو التطرف الديني، ومن ثم أصر بوش على ضرورة أن يكون الهدف النهائي للاستراتيجية الأمريكية هو: نشر الديمقراطية في كل مكان.

وبناء على ذلك تختلف استراتيجية الأمن القومي لبوش عن سابقتها في أمور عديدة، حددها "تقرير مجلة السياسة الخارجية" في التالي:

١-أنها تعتبر قادرة على تغيير الأحداث وليس مجرد الرد عليها، فهي ترفض التسليم من جانب إدارة كلينتون بأنه نظراً لأن التحرك نحو الديمقراطية واقتصاديات السوق قد أصبح لا غنى عنه في عصر ما بعد الحرب الباردة فإن كل ما يتعين على الولايات المتحدة عمله هو "الاندماج" مع بقية دول العالم من أجل توسيع هذه العمليات.

٢-أن هناك تماسكاً في استراتيجية بوش لم يستطع تحقيقه أبداً فريق الأمن القومي في إدارة كلينتون.

٣-أن تحليل بوش للهيمنة وأسباب الإرهاب يتوافق مع التفكير الأكاديمي، وذلك على الرغم من أن الكثير من الأكاديميين لم يلاحظوا ذلك بعد.

٤- لا ترى إدارة بوش - على عكس الكثير من الإدارات السابقة - تناقضاً بين القوة والمبادئ.

ولخيراً:

فـإن الاسـتراتيجية الجديدة تتسم بالصراحة حيث إن هذه الإدارة تتحدث بشكل واضح دون محاولة استخدام عبارات دبلوماسية.

ثانياً: نظرية الهيمنة الأمريكية على العالم

هذه النظرية التي يبشر بها أعضاء إدارة بوش الابن كانت تختمر في أذهان خلايا التفكير اليهودية الأميركية اليمينية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. ومفاد هذه الـنظرية "أن أمريكا لا بد أن تستخدم قواتها العسكرية الساحقة للحصول على "الهيمـنة الشـاملة" وأن تمـنع أي خصـم محـتمل أن يأمل يوماً بمنازعتها. واسـتطاعت المجموعة بخطوة جريئة أن تعيد تعريف "الحرب على الإرهاب" لتشمل الهجوم على العراق كخطوة أولى لتوسع الحرب ضد جميع أعداء أمريكا وإسرائيل في العالمين العربي والإسلامي، سواء كانت سورية أو إيران أو حزب الله أو المقاومة الفلسطينية.

قامـت هذه الفكرة على استخدام القوة العسكرية الأميركية من أجل "إعادة تشـكيل" المنطقة بأسرها لجعلها موالية لأميركا ولتسويق "الديموقراطية" ضمن هذه الصفقة.

وجـاء تهذيـب هـذه الفكـرة في النظرية المزعومة للحرب الوقائية أو الاستباقية التي تبنتها إدارة بوش في سبتمبر ٢٠٠٣. وبموجب هذه النظرية فإن الولايـات المـتحدة لا تتحمل ترف انتظار الهجوم عليها، بل لا بد لها أن تبادر بتوجيه ضربة إلى أي مصدر تهديد محتمل وبخاصة إذا جاء من "دولة مارقة" - أي دولـة معاديـة لأميركا - من شأنها يوماً ما أن تسلم أسلحة دمار شامل إلى مجموعـة إرهابية ويبدو هنا أن الولايات المتحدة تناست أن هذه النظرية التي

تنسف ميثاق الأمم المتحدة من أساسه، تهدد بجر مناطق من العالم إلى حالة من الفوضى تحسم فيها النزاعات بالقوة الوحشية وحدها.

وهـذه النظرية هي التي تعتمدها الولايات المتحدة لتعلن بأن الهدف من الحرب ضد العراق ليس هو نزع سلاح العراق، وهو هدف تتفق عليه جميع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بل هو "تغيير النظام" أي إطاحة الرئيس صدام حسين واحتلال العراق وتدمير أي مظهر من مظاهر حكم حزب البعث، وإعادة تشكيل البلاد وفق المصالح الأميركية وهو ما تحقق بعد غزو العراق بالفعل.

ولكن على الولايات المتحدة أن تكون حذرة فهي قد أخطأت في التوجه لأنها إذا ما استمرت على هذا النحو، قد تتورط في حرب في مناطق أخرى لا نهاية لها وتعرض مواطنيها ومصالحها للخطر وتدمر ما تبقى من سمعتها الطيبة.

كان ينبغي أن تدرك واشنطن بصورة خاصة أن التيارات القومية قد اندمجت في سائر أنحاء المنطقة وأصبحت قوة يحسب لها حساب. هنالك بعض الدول في الخليج لا تملك الخيار في القبول أو رفض تواجد الجيوش الأميركية على أرضها. أما تركيا الحريصة على أن يكون لها دور في عراق ما بعد الحرب، والتي تحتاج إلى ١٥-٢٠ بليون دولار من القروض والمنح، فقد قبلت دخول الجيش الأمريكي لفتح جبهة ثانية في أراضيها ضد العراق. إلى جانب ذلك، فإن بعض الدول العربية المرتبطة بالولايات المتحدة إما بالاتفاقات أو المعونات، قد رغبت أيضاً في تجنب أي صدام مع واشنطن ومع ذلك فإن هناك إحساساً واسع الانتشار في الشرق الأوسط بأن الحرب على العراق هي حرب ضد العرب جميعاً، بل ضد الإسلام نفسه.

ربما كان الخوف من الهزيمة في الانتخابات الرئاسية المقبلة يمكن أن يجعل الرئيس جورج بوش يدرك بأن المحافظين الجدد من أمثال ديك تشيني

ودونـــالد رامسفيلد وحلفائهما قد جروه إلى ورطة خبيثة كان لا بد له أن يسعى إلى الانسحاب منها.

يعود التفكير الأميركي عموماً، وتفكير الجمهوريين خاصة، إلى نظرية في العلاقـــات الدولية تقول بأن الساحة الدولية هي ساحة صراع وأن على كل دولة فـيها أن تســتحوذ علـــى القــدر الأكــبر من القوة لضمان استمرارها وحماية مصالحها. وإلى جانب ذلك، تقول تلك النظرية بأن على الدولة المعنية أن تحاول أيضـــاً إضـــعاف أعدائهـــا والتأكد من عدم حصولهم على مصادر القوة الكفيلة بتمكيـــنهم من تهديد أمنها، حتى حين تدعو تلك النظرية إلى التعاون بين الدول، تقـــول بأن على الدولة المعنية أن لا تسمح لشركائها من الدول بتحقيق فوائد من عملـــية التعاون تتجاوز ما ستحوز عليه هي نفسها. وفي غياب سلطة دولية في مقدورهـــا رســـم حدود وضمانات للأمن الدولي والحفاظ على الاستقرار يصبح لـــزاماً على الدولة الأعظم تولي تلك المهمة. وهذا يعنى أن على الدولة الأعظم أن تقـــوم بـــدور الســـلطة الدولية لإقرار النظام على الساحة الدولية، مما يعنى إعطاء تلك القوة دور القاضي والجلاد في آن واحد، فهي تتهم، وتعتقل، وتحاكم، وتصدر الأحكام، وتقوم بتنفيذ ما يصدر عن أجهزتها من أحكام .

خلال القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا هـــي القوة الأعظم، ولذلك قامت بدور "الدولة المهيمنة" أو القوة المهيمنة، حيث تصرفت على هواها وقامت باستغلال العديد من الدول والشعوب خلال فترة ما بيـــن الحربين العالميتين (١٩١٤-١٩٤٠) لم تكن لدى بريطانيا القوة أو النفوذ للقـــيام بـــدور القوة المهيمنة، كما أن أميركا – وعلى الرغم من امتلاكها للقوة العســـكرية والاقتصـــادية للقـــيام بذلـــك الدور – امتنعت عن القيام بدور القوة المهيمـــنة. ولهـــذا، كمـــا يدعـــي مروجو تلك النظرية، عاش العالم فتره كثيرة الصراع مما أدى إلى وقوع الحرب العالمية الثانية. لذا ومن أجل الحيلولة دون وقـــوع حـــرب عالمية ثالثة، أو السماح باتساع رقعة الصراع والحرب، أصبح على أميركا القيام بدور القوة المهيمنة.

يشير تاريخ القوة المهيمنة إلى حقائق عدة لا ينكرها أصحاب نظرية الهيمنة من أبرزها:

١- أن القـوة المهيمنة في مقابل قيامها بإقرار نظام دولي تتحمل معظم تكاليف النظام وتجنى معظم الفوائد التي يحققها النظام. وليس أدل على ذلك من قيام أمـيركا بصـوغ نظام النقد الدولي بالكيفية والشروط التي مكنتها ولا تزال تمكـنها مـن جنى معظم فوائد ذلك النظام. ومن تلك الفوائد إقرار الدولار كعملة دولية، وفتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الأميركية، وفرض نظام السـوق الحر على العالم، وإجبار الدول الفقيرة على القبول بسياسات إعادة الهـيكلة الاقتصـادية. وتقـوم الآن أمـيركا بفرض مفهومها للديموقراطية ونظرتها لحقوق الإنسان على الغير وترويج الثقافة الأميركية المضرة بالذوق العام.

٢- أن الدولـة المهيمـنة لا تـندفع نحو إقامة نظام عالمي بدوافع إنسانية أو أخلاقـية، وإنما بدافع المصلحة الذاتية حسب ما تراه وتحدده النخبة الحاكمة. وعليه تقوم تلك الدولة بوضع قواعد اللعبة السياسية بما يخدم مصالحها الذاتية ويحـول دون نجـاح أي من الدول المنافسة أو القوى الكبرى الأخرى من الوصـول إلـى درجة المنافس الحقيقي. ولهذا قال الرئيس بوش في تقريره الأخـير: "استراتيجية" الأمن الوطني الأمريكي "إن أميركا هي أقوى وأغنى دولة في العالم، وإنها ستعمل جاهدة لتبقى أقوى الدول من الناحيتين العسكرية والاقتصادية.

٣- أن القوة المهيمنة هي عادة قوة تعمل ضمن معسكر الدول الأكثر تقدماً من النواحي الاقتصادية والتكنولوجية، وبالتالي تحاول أن تقود معسكرها لتحقيق المـزيد مـن الفوائـد علـى حسـاب الدول الفقيرة التي تعيش على هامش الـتطورات الاقتصـادية والتكنولوجـية. وهذا يعنى أن دور القوة المهيمنة

وســـعيها لتحقيق مصالحها الذاتية من شأنه تعميق التبعية الاقتصادية وزيادة حجم الفجوة التي تفصل الفقراء عن الأغنياء دولاً وجماعات وأفراداً.

٤- ولســـوء حـــظ القوة المهيمنة، تقول كل مجمل وفروع نظرية الهيمنة إنه لا يمكـــن لأيـــة قـــوة مهيمنة أن تحتفظ بدورها إلى الأبد إذ أن ارتفاع تكاليف الهيمنة سيضعفها في المدى الطويل، وذلك كما حدث بالنسبة إلى بريطانيا، أو أن طموحاتهـــا ومحاولات مد نفوذها إلى أجزاء كثيرة من العالم سترهقها وتفقدها القدرة على السيطرة، وهو ما يحدث الآن بالنسبة إلى أميركا، أو أن قـــوى أخـــرى ستظهر وتغير الوضع الدولي من حال تقوم على انفراد دولة واحـــدة إلى حال تتقاسم فيها النفوذ مجموعة من الدول المتكافئة تقريباً، وهذا ما نتوقع حدوثه قريباً.

إن مـــن غـــير الممكن أن تؤيد الصين وأوروبا الموحدة وروسيا باستمرار أمـــريكا فـــي دورهـــا الحالي ولذا وقفت فرنسا وروسيا ضد غزو العراق في مجلس الأمن.

ويبدو في ضوء ذلك كله أن العالم الذي تصور الأمريكيون أنه سيكون أكثر خضـــوعا عـــندما تحقـــق الولايات المتحدة أهدافها في العراق ربما يكون أكثر خطـــورة وربمـــا تزداد الخطورة وعندما يشعر الكثيرون أن الولايات المتحدة ليست هي ما تدعيه وأنها لن تكون شرطي العالم بل لن تكون قادرة على حماية أنظمـــة الحكم التي تزعم أنها تحت مظلتها. ويرجح الكثيرون الآن أن الولايات المـــتحدة بســـبب قلة خبرة اللوبي الذي يسيطر عليها إنما تقود العالم في طريق مظلـــم وأن النتائج سوف تكون وخيمة ولعله من السابق لأوانه أن نتحدث الآن عمـــا يحدث فعلا لأن ذلك من سبيل المزايدة، ولكننا نعتقد أن الثقافة السائدة في العـــالم العربي ثقافة قاصرة وإذا استمر الوضع على ما هو عليه فسوف يصاب العـــالم العربي بكثير من الكوارث ولعله من غير الموضوعي أن نقول إن على الحكومـــات العربية أن تراعي مسؤولياتها لأن الحكومات العربية لا تحاول أن

تستفيد مما يجرى وكل ما تفعله هو أنها تحاول استغلال الأوضاع الآنية من أجل استمرار الواقع القديم كما هو في وقت ثبت فيه أن الوضع القديم قد وصل إلى نهايته وأن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة أكثر خطورة على العالم العربي من أي عالم آخر وليس ذلك لأنها ستصب في النهاية في صالح الكيان الصهيوني بل لأن انهيار النظام العربي يستتبعه كل نظام القيم العربية كون الإنسان العربي أصبح يدرك التفاوت بين نظام القيم الذي يطلقه العالم العربي والسلوك الفعلي في عالم الواقع، إذا انهار نظام القيم فهو الانتصار لقوى الظلم والطغيان وبداية لنهاية المنظومة العربية.

يجمع العديد من المحللين والاستراتيجيين على أن استراتيجية الأمن القومي التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش "الابن" تكرس لفكر الهيمنة الأمريكية على العالم أجمع، إذ تشير الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة تمتلك قوة ونفوذاً غير مسبوقين، وليس هناك ما يعرقل أو يعيق هذه القوة، **وتستعرض الوثيقة درسين مهمين من حقبة الحرب الباردة:**

الأول: أن الخطر الذي يتهدد الولايات المتحدة من قبل الدول "المتداعية" أكبر من الخطر الذي يتهددها من قبل الدول الغازية.

والثاني: أن سياسات الردع والاحتواء الخاصة بفترة الحرب الباردة لم تعد تعمل بكفاءة في عالم مليء بالشبكات الإرهابية الغامضة. ومن أجل مواجهة هذه الأخطار سوف تركز الولايات المتحدة على توجيه ضربات وقائية ضد الدول التي ترى فيها تهديداً لمصالحها [1].

ويرى الخبراء أن "عقيدة بوش" أو ما يعرف رسمياً باسم "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" هي أكثر وثائق هذه الإدارة خطورة في تحديد مفهومها لأبعاد التفوق الأمريكي في العالم، عسكرياً واقتصادياً، وأكثرها شمولاً في شرح سياستها الخارجية من استراتيجيات الدفاع إلى المعاهدات الدولية، وأكثرها

---

(1) مجلة الإيكونوميست، في ٢٠٠٢/٩/٢٦.

وضـــوحاً فـــي إفهـــام العالم أن أمريكا ستستخدم قوتها لإعادة تشكيله بما يلائم رؤيـــتها سواء أكان ذلك بالقوة العسكرية أم بفتح المجتمعات أم بتوسيع التجارة وغيرها، وتركز العقيدة على ثلاثة محاور جديدة، **هي**[1]:

١-إعـــلان موت استراتيجية الردع العسكري التي اتبعتها أمريكا خلال الحرب الـــباردة والانتقال رسمياً إلى استراتيجية الأعمال الوقائية، وعملياً الضربات الوقائـــية. فالعقيدة التي بإسهاب أسباب التحول هذا وتجري مقارنة بين عدو الحـــرب الباردة (الاتحاد السوفيتي) والعدو اليوم (الإرهاب والدول المارقة). لذلـــك، قال بوش: "إن أميركا ستتصرف ضد تهديدات ناشئة قبل أن تتشكل كلـــياً وإنها لا تستطيع أن تحمي نفسها وأصدقاءها وحلفاءها بأن تأمل خيراً فقط ".

٢-إعلان لا سابق له لحق أميركا في التصرف وحدها، وكما جاء في العقيدة أنه "فـــيما ستعمل الولايات المتحدة باستمرار على حشد دعم المجتمع الدولي، لن نـــتردد فـــي العمل بمفردنا، إذا اقتضى الأمر، لممارسة حقنا في الدفاع عن أنفسنا من خلال عمل وقائي.

٣-إعـــلان فـــريد أيضاً أن الولايات المتحدة لن تسمح لأي دولة بتحدي تفوقها العســـكري كما كان الحال في الحرب الباردة إذ "ستكون قواتنا قوية ما يكفي لمـــنع أعـــداء محتمليـــن مـــن السعي إلى بناء عسكري لتحقيق التفوق على الولايات المتحدة أو التساوي معها ".

أما ما يلحق بهذه الأفكار في "عقيدة بوش" فتفصيلات الأزمة في تصنيف البشر وتنظيم الدول والعلاقات في ظل دعاوى سيادة "إمبراطورية الخير" التي تبشـــر بـــأن اســـتخدامها قوتها ونفوذها "لن يجعل العالم أكثر أمناً فحسب بل أفضـــل"، لأنها ستقضي على الأشرار الذين "يكرهون الولايات المتحدة وكل ما تقـــف مـــن أجله ، وأنها ستكافئ الذين يعملون لمصلحة الحرية التي تنادي بها

---

(١) صحيفة النهار اللبنانية، في ٢٠٠٢/٩/٢٩.

وتزيد مساعداتها المالية لهم وتعاقب المتخاذلين. بل حتى إنها ستكافئ أحلافاً مثل حلف شمال الأطلسي بشراكة فعلية إذا نفذ التحسينات التي حددتها له.

المآخذ على "عقيدة بوش" كثيرة وقد ترددت في الصحافة الغربية، أمريكية وكندية وأوروبية، وتجاوزت طبعاً اللهجة التي صيغت بها وهي لهجة قاسية حيناً وأحياناً فجة، مع أن صحيفة "**النيويورك تايمز**" نقلت عن مسئول أمريكي أن بوش شخصياً أعاد تحرير مسودة الوثيقة في صيغتها النهائية "لأنه وجد أن فيها مقاطع تبدو فيها مستبدة ومتغطرسة ". ومن المآخذ أيضاً أن العقيدة التي تتحدث طويلاً عن "تهديدات وشيكة" تخفق كل مرة في إعطاء أمثلة على هذه التهديدات. والخطر الأكبر هو في إعلان أميركا حقها في التصرف وحدها مما لا يعني انتهاكاً للقانون الدولي فحسب بل إرساء سابقة قد لا تتردد دول أخرى في الاقتداء بها لضرب خصومها "وقائياً" كما فعل بعضها بعد ١١ سبتمبر عندما استخدمت ذريعة الإرهاب وأبرز مثل على ذلك حرب أرييل شارون على الفلسطينيين.

والمفارقة في إعلان أميركا حقها في التفرد أنه جاء في الوقت الذي تسعى إلى تأييد دولي لضرب العراق. وهذا إنما يطرح تساؤلات عن صدق قول أميركا أنها تسعى إلى دعم دولي لمواقفها وأنها ستحترم آراء الآخرين وعن حقيقة تفكير من صاغوا العقيدة وهم من الصقور المتطرفين الذين لم يؤمنوا يوماً إلا بسيادة القوة الأمريكية وحدها. وهذا ينعكس كذلك في منع كل من يفكر في تحدي القوة الأمريكية. ففي الإطار التي صيغت فيه بدا واضحاً أن أمريكا لا تعمل حسابا فعلياً لأوروبا ولا لروسيا التي لن تستطيع التفوق نتيجة أوضاعها الداخلية والمالية، وأنه يستهدف في الدرجة الأولى قوى أخرى مثل الصين الصاعدة.

وهذه العدائية التي تواجه بها "عقيدة بوش" العالم سواء أكان في فئة الأشرار التي تضم الإرهابيين والدول التى تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار

الشـــامل، أم فـــي فئة الأخيار وتنسحب أيضاً على موقف الإدارة من المعاهدات الدولـــية بـــدءاً من تقليلها شأن معاهدات حظر انتشار الأسلحة، مروراً بالمناخ، وصـــولاً إلى رفضها محكمة الجنايات الدولية وتصميمها على عدم السماح لهذه المحكمة بإعاقة أعمالها في العالم.

استراتيجية الهجمات الوقائية الأمريكية:

كشفت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش مطلع يونيو ٢٠٠٢ عن قيامها بـــتطوير اســـتراتيجية جديـــدة للأمن الخارجي تتجاوز المفاهيم التي كانت أيام الحـــرب الـــباردة مثل "الاحتواء" و"الردع" تعرف باسم "استراتيجية الهجمات الوقائـــية" ضـــد المجموعات الإرهابية والدول الراعية لها أو التي تمتلك أسلحة كيماوية وبيولوجية.(١)

وتؤكـــد الإدارة أن الاســـتراتيجية الجديدة التي تم طرحها من قبل مجلس الأمـــن القومـــي كجزء من أول تصور تطرحه الإدارة الحالية "للأمن القومي الاســـتراتيجي" بعد أحداث سبتمبر تؤكد على حق الولايات المتحدة في استخدام مـــبدأ "الهجمـــات الوقائية" و"التدخل الدفاعي" كخيارات رسمية في العمل ضد الـــدول والجماعـــات التي تبدو مصممة على استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايـــات المتحدة دون أن تتخلى عن الاحتواء والردع، ويعني هذا المبدأ بصفة أساســـية حق الولايات المتحدة في توجيه ضربة عسكرية وقائية ضد أية جماعة أو دولة ترى أنها باتت تمثل خطراً أو تهديداً للأمن الأمريكي بمفهومه الواسع، وهـــو الأمر الذي أثار جدلاً واسع النطاق حول تداعيات هذه الاستراتيجية على قضـــايا الســـلم والأمن الدوليين إضافة إلى تداعياتها الإقليمية خاصة فيما يتعلق بعلاقـــة واشنطن بالأنظمة التي تتهمها بـــ "المارقة" في الشرق الأوسط وعلى رأسها النظام العراقي الصدامي.

---

(١) مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في ٢٠٠٢/٦/١٦.

وقـد جاء هذا التحول في النظرة الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي بعد الفشـل الكبـير الـذي منيت به سياسة "الاحتواء" "والردع" التي كانت تطبقها واشـنطن تجاه الدول والأنظمة التي ترى أنها تهدد المصالح الأمريكية منذ عام (١٩٩٣)، والتي تعني وفقاً للمفهوم الأمريكي "عدم السماح لأية دولة بالوصول إلـى قـدرة معينة تهدد المصالح الأمريكية أو الاستقرار الإقليمي، والعمل على إضـعافها وعزلها عن المنطقة المحيطة بها وعن العالم الخارجي في آن واحد وقد طبقت الولايات المتحدة على كل من العراق وإيران فيما عرف بسياسة خنق للعراق حيث شددت واشنطن إجراءات الحصار الاقتصادي والسياسي عليه ولم تتردد في استخدام القوة المسلحة ضده في الشمال والجنوب كلما ارتأت أن الأمر يسـتلزم ذلك وأعطت لعمل اللجنة الخاصة المكلفة العراقية دوراً كبيراً بقدراته العسكرية.

أمـا بالنسـبة لإيران، فإن سياسة الاحتواء الأمريكية ضدها وجدت تطبيقاتها في فرض طوق من العزلة السياسية والاقتصادية حولها سواء من خـلال قانون "داماتو" الذي يفرض مقاطعة اقتصادية على الشركات التي تستثمر في قطاع النفط الإيراني بما يزيد على أربعين مليون دولار، أو من خـلال اتهامهـا بدعـم الإرهـاب والسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ومسـاندة الجماعـات التي تتهمها واشنطن بالإرهاب في الشرق الأوسط، غـير أن سياسـة الاحـتواء هذه فشلت في تحقيق أهدافها، حيث نجحت الدولتان – العراق وإيران – في كسر العزلة المفروضة حولهما واستعادة علاقاتهمـا الخارجية وخاصة مع الكثير من دول العالم وفي مقدمتها قوى كبرى مثل روسيا ودول الاتحاد الأوروبي والصين.

وجـاءت أحـداث سـبتمبر لتؤكد فشل سياستي "الردع" و"الاحتواء" الأمريكيتيـن في تحقيق الأمن القومي الأمريكي إذ مثلت هذه الأحداث أول تهديد مباشر وخطير ليس فقط على المصالح الأمريكية ولكن على الوجود

الأمريكـــي ذاتـــه مما دفع الدوائر العسكرية والأمنية الأمريكية إلى إجراء أعمـــق تغييرات في تاريخها خاصة وأن هذه العمليات لم تأت من دول أو أنظمة حاكمة وإنما من جماعات ليست لديها رقعة من الأرض محددة يمكن احـــتواءها أو ردعهـــا، وهو ما أكده أحد المسئولين الأمريكيين بقوله: "إن الإرهابيين ليست لديهم رقعة من الأرض يقومون بحمايتها، وليس واضحاً كـــيف يمكن استخدام مبدأ الردع في مثل هذه الضربات التي تعرضنا لها" ومـــن ثـــم فقد تغيرت طبيعة العدو وطبيعة الخطر، ولذلك رأت الولايات المـــتحدة ضـــرورة تغيـــير طبيعة الاستجابة والرد، دونما أي تنازل عن السياسات القديمة "الاحتواء" و"الردع".

إلا أن تبني الولايات المتحدة لاستراتيجية "الهجمات الوقائية" من أجل محاولة تطبيق الأمن القومي ليست بالأمر الجديد، إذ شهدت الساحة الدولية تطبيق مثل هذه الاستراتيجية من قبل دول أخرى ومن أبرز الأمثلة في هذا الـــنطاق الغـــارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي (١٩٨١)، وقد استندت في ذلك على أن الرئيس العراقي صدام حسين كان يحاول تطوير أسلحة تمثل تهديداً لأمنها القومي الأمر الذي استلزم طبقاً لها توجيه ضربة وقائية، واستندت في توجيه هذه الضربة على المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تجيز للدول استخدام كافة الوسائل للدفاع عن نفسها، وقامت إدارة الرئـــيس الأمريكـــي ريجان باستخدام نفس هذه الاستراتيجية عندما قامت بقصف ليبيا بعد اتهامها بتفجير ملهى لابيل في برلين عام (١٩٨٦) حيـــث وصـــف ريجان هذا الإجراء بأنه "وقائي" للقضاء على الجماعات الإرهابـــية، وذلـــك فـــي خلـــط واضح بين الهجمات الوقائية والهجمات الانتقامية، وهو الخلط الذي استمر بعد ذلك، ففي عام (١٩٩٨) وفي أعقاب الهجمـــات التـــي تعرضـــت لها السفارتان الأمريكيتان في كينيا وتنزانيا،

اعتـبرت إدارة الرئيس كلينتون بأن لها الحق في قصف كل من السودان وأفغانســتان على أساس تورطهما في دعم تنظيم القاعدة الذي اتهم بتدبير التفجيرات.

وبعــد هجمات ١١ سبتمبر أصبح المجتمع الدولي مهيأ لإقرار سياسة "الهجمــات الوقائية" حيث منح مجلس الأمن الولايات المتحدة موافقة على أي عمل عسكري طبقاً للمادة (٥١) من الميثاق على أساس أن هجمات ١١ ســبتمبر كانــت ضــخمة للغايــة بدرجة يمكن اعتبارها إعلاناً من جانب المتورطيــن فــيها توجــيه ضربة أخرى، وبالتالي فإن واشنطن من حقها توجيه ضربة في إطار الدفاع عن النفس.

وعلــى الرغم من أن هذه الاستراتيجية الأمريكية ليست بالأمر الجديد إلا أن خطورتهــا تنــبع من اعتمادها كسياسة رسمية للدولة، بما لذلك من تداعــيات خطــيرة على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما يتضح من الآتي:

(١) على المستوى الدولي:

أن الولايــات المتحدة لها الحق بمفردها في توجيه ضربة وقائية ضد أيــة دولــة تقرر أنها تقوم بتطوير أسلحة الدمار أو تدعم الإرهاب، الأمر الــذي يمثل ضوءاً أخضر لشن حرب أمريكية ضد أية دولة أو منطقة في العــالم ترى واشنطن أنها تهدد مصالحها دون أن تحتاج لأن تثبت تورطها فــي أعمال من هذا النوع ومن ثم فإنه في حالة القبول بسياسة الإجراءات الوقائية كسياسة قانونية، فإن هيكل السلام الدولي سوف يتعرض للانهيار، خاصة وأنه سوف يصبح في مقدور أية دولة أن توجه ضربة لدولة أخرى بحجة أنها شعرت بتهديد، مهما كان هذا التهديد بعيداً.

كما أن مبدأ الضربات الوقائية من شأنه أن يهدد بتصعيد الأزمات الدولية بسرعة كبيرة لأن الأطراف المعنية تواجه ضغوطاً تدفعها إلى اختيار التعجيل بدلاً من التأجيل في سياساتها العسكرية، طبقاً للحكمة السائدة في مجال الأسلحة النووية التي تقول "إذ لم تستخدمها فلن تستخدمها أبداً"، ناهيك عن أن توجيه أية ضربات عسكرية وقائية لبرامج الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية في أية دولة من شأنه أن ينشر هذه المواد بما قد يؤدي إلى قتل آلاف البشر لها ليس فقط في الدول المستهدفة بالعدوان، بل كذلك في الدول المجاورة لها، ومن ثم فإن القبول بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة يعني ببساطة تقويض مبادئ وأسس السلم والأمن الدوليين التي تقوم عليهما الأمم المتحدة وكافة المؤسسات الدولية، ويقود المجتمع الدولي إلى الفوضى وسياسة "الغاب" وهو أمر في غاية الخطورة، فإذا كانت كثير من الدول قد استغلت "الحرب ضد الإرهاب"إما لتدعيم علاقاتها مع واشنطن أو لشن حملة صارمة ضد المعرضين عنها، فإن المجتمع الدولي – وكما أكدت صحيفة "الجارديان" يوم ٢٠٠٢/٦/٧ – يطالب برفض تلك السياسة التي أعلنها بوش وإلا تعرض ميثاق الأمم المتحدة لضربة قاصمة.

(٢) على المستوى الإقليمي:

إذا كان لاستراتيجية "الهجمات الوقائية" الأمريكية هذه الخطورة على الساحة الدولية، فإن الأمر الذي لاشك فيه هو أن هذه الخطورة ستكون أشد وأكثر فداحة على المنطقة العربية وذلك في ضوء عاملين مهمين:

الأول: وهو استهداف الدول العربية من قبل دول وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل إذ يمكن للولايات المتحدة استناداً لهذه الاستراتيجية أن تقوم بعدة هجمات "وقائية" ضد دول ترى أنها تهدد أمنها وفي مقدمتها ليبيا وسوريا

وإيـــران، كما يمكن لإسرائيل أن تستند على نفس الاستراتيجية في توجيه ضـــربات عســـكرية ضد أية دولة عربية ومن ثم فالدول العربية ستكون الضحية الأولى في حالة تطبيق هذه الاستراتيجية.

العامل الثاني: ويتمثل في عدم قدرة الدول العربية على تطبيق هذه الاستراتيجية وذلـــك فـــي ضوء ضعف الإمكانية العسكرية والتراجع المستمر في ثقلها السياســـي والاقتصادي على الساحة الدولية، ومن ثم فإنه في حالة إقرار مثل هذه الاستراتيجية كسياسة رسمية فإن المتوقع هو أن تحظى المنطقة بنصـــيب الأســـد مـــن هذه الهجمات في إطار سياسة "تصفية الحسابات القديمـــة" التـــي قـــد تمارسها بعض الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل.

وقد كانت العراق هي المحطة الأولى لتطبيقها على أرض الواقع وذلك في ضـــوء الاتهامـــات الأمريكية له بالسعي لتطوير أسلحة الدمار الشامل وإعلان واشنطن صراحة رغبتها في إسقاط النظام العراقي من خلال ضربة عسكرية.

وأكد صحة هذا الاستنتاج أن إعلان واشنطن عن هذه الاستراتيجية الجديدة قد جاء متزامنا مع عاملين مهمين هما:

أ- **التصـــريحات التـــي أدلى بها نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني يوم ٦/٧/ ٢٠٠٢** والتـــي أكـــد فـــيها أن الولايات المتحدة لن تسمح للعراق بتهديدها بأسلحة الدمار الشامل وأن هناك خطراً متزايداً يتمثل فيها، وصفه بالجماعات الإرهابية التي تحصل على أسلحة دمار شامل من العراق أو دول أخرى وأن هـــذا التهديد الذي تمثله هذه الجماعات يتطلب رد فعل حاسم، وهو ما يمثل تصـــعيداً خطيراً في اللهجة الأمريكية ضد العراق بعد فترة من السكون التي سادت نتيجة تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وتراجع عملية السلام.

ب- **جولـــة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد لمنطقة الخليج** والتي زار خلالهـــا كـــلاً مـــن الكويت والبحرين وقطر في الفترة من ٩ إلى ١١ يونيو

٢٠٠٢ وهي الجولة التي استهدفت طبقاً لوسائل الإعلام الغربية حشد التأييد لضـــرب العـــراق لإسقاط النظام، حيث أعلن وزير الدفاع الأمريكي خلال زيارتـــه للكويت أن النظام العراقي مازال يعمل على تطوير وتخزين أسلحة الدمار الشامل.

غـــير أن ما سبق يعني أن تطبيق استراتيجية "الهجوم الوقائي" الأمريكية علـــى العراق بات أمراً سهلاً برغم وجود العديد من العقبات والصعوبات أهمها الرفض الأوروبي في ضوء عدم وضوح الرؤية الأمريكية لعراق ما بعد صدام، ووجـــود خلافـــات داخل الإدارة الأمريكية ذاتها بسبب ما أشارت إليه صحيفة "نـــيويورك تايمـــز" في عددها الصادر يوم ٢٠٠٢/٦/١٠ من أن عديدين داخل وزارة الخارجية الأمريكية رأوا أن شن هجوم ضد العراق سوف ينظر إليه على المســـتوى الدولـــي بأنه مواجهة مع الإسلام وسيخلق اضطرابات في المنطقة، ناهيك عن استمرار الرفض العربي الرسمي والشعبي لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق حتى بعد الحرب وهو ما أوضحته نيويورك تايمز أيضاً بقولها: "إنه علـــى الرغم من أن رامسفيلد أكد أن زيارته للكويت والبحرين وقطر تهدف إلى تقديم الشكر على دعمها للولايات المتحدة في حربها في أفغانستان، إلا أنه أدرك أن تلـــك الـــدول لن تنضم إلى تحالف جديد، فإذا أضفنا إلى ذلك رفض كل من روسيا والصين وفرنسا وألمانيا لأي استخدام عسكري للقوة ضد العراق".

٣-الانقلاب في السياسة الخارجية الأمريكية:

إن اســـتراتيجية الأمـــن القومي للولايات المتحدة التي أعلنها الرئيس الأمريكـــي جورج بوش تمثل تحولاً تاماً عن الأفكار والمبادئ التي قامت علـــيها السياســـة الخارجـــية طـــوال خمسين عاماً مضت، وخروجاً على اســـتراتيجية كلينـــتون التـــي أعلنها عام (١٩٩٩)، هي أول تفسير شامل وتفصيلي لما نشهده من ممارسة للسياسة الخارجية لحكومة بوش في العالم

وفي الشرق الأوسط، وتحديد صريح لما سوف تسير عليه هذه السياسة في المستقبل، **مشيرين إلى**[1]:

- أن الاستراتيجية الجديدة هي بمثابة تقنين لكل الأفكار ووجهات النظر السياسية، التي ظهرت متفرقة من جانب الرئيس بوش وكبار معاونيه، سواء بشكل مراوغ أو متردد منذ وصوله إلى البيت الأبيض في يناير (٢٠٠١)، أو بصورة صريحة ومندفعة ومتشددة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١)، خاصة مفهوم الهجوم الوقائي أو استباق الآخرين بالهجوم عليهم قبل أن يهاجموك، حتى ولو لم تكن قد ظهرت عليهم نية مهاجمتك.
- أن هذه الوثيقة تضع موضع التطبيق الأفكار التي كان مختلفاً عليها بين تيارين أو مدرستين سياسيتين في الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة عام (١٩٨٩)، أولهما تنتمي إلى ما يسمى الواقعية السياسية وتؤمن بأن الولايات المتحدة لو أرادت أن تظل القوة العظمى الوحيدة في العالم، فإن الظروف الداخلية وتحولات الأوضاع الدولية، واختلاف مصادر التهديد للأمن القومي، لن تسمح لها بذلك، وأن ضمان مصالحها وأمنها في ظل هذه الظروف المتغيرة، يعرض عليها أن تتعايش مع نظام دولي يقوم على تعددية الدول الكبرى، والمشاركة مع دول محورية متوسطة لها تأثيرها على تحقيق الاستقرار والتقدم في مناطقها الإقليمية. والمدرسة الثانية تحمل اسم المثالية السياسية وهى التي ينتمي إلى تيارها جماعة المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري، والذين يشكلون الآن الفريق المسيطر على السياسة الخارجية في حكومة بوش، وهؤلاء يتمسكون بأن تظل الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة المهيمنة، وألا

---

(١) صحيفة الأهرام، في ٢/١٠/٢٠٠٢.

تسـمح بظهـور أي قوة دوليه منافسة لها، وان أمريكا القوية عسكريا واقتصـاديا وتكنولوجـيا هي المؤهلة لتكون صاحبة القرار في شئون العالم، لهذا صدرت الوثيقة متضمنة أفكار هذا التيار، وجاءت صياغتها بلهجـة متشددة، بل هي الأكثر تشددا في خطاب السياسة الخارجية منذ عهد رونالد ريجان، والذي كان أقطاب الفريق الحالي في حكومة بوش قـد عملـوا معه فى حكومته في شبابهم وكان أبرزهم دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الحالي.

إن الأفكار أو المبادئ التي جاءت في هذه الوثيقة تبرز بشكل واضح تطلـع الولايـات المـتحدة لتكريس تفوقها وهيمنتها على العالم ومن هذه المبادئ:

١- أن الولايـات المتحدة لن تسمح بتحدي تفوقها العسكري العالمي.وأن تكون قدرتهـا العسكرية قوية بما يكفى لمنع أي منافسين محتملين لقوتها العسكرية من بناء قوتهم العسكرية بصورة يمكن أن تزيد أو تتساوى مع قوة الولايات المتحدة. وجاءت إشارة إلى هذا التوجه بشكل توضيحي من ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية، وقال: "إننا نملك النفوذ، والمكانة والتأثير بما لم يعتبر متاحا لأية دوله أخرى في تاريخ العالم".

٢- سوف تستخدم الولايات المتحدة قوتها العسكرية والاقتصادية لتشجيع قيام - مـا أسـمته - المجـتمعات الحـرة والمفتوحة، وستفعل كل ما في إمكانها المحافظـة على وضعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم. والتركيز علـى اسـتخدام المعونـة الخارجية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لكسـب مـا وصـفته بمعركة القيم والأفكار المتنافسة، بما في ذلك معركة مستقبل العالم الإسلامي.

٣- إعـــادة النظر إلى الإرهاب القادر على امتلاك دول لأسلحة الدمار الشامل، باعتـــبار الإرهاب كأنه المشكلة الوحيدة في العالم، أو هو المحور الذي تدور علـــيه الاســـتراتيجية الأمريكية، بما يجعل رؤيتها شاحبة ضيقة تجاه جميع المشـــكلات والـــتحديات الأخـــرى، التي تحمل تهديداً للأمن العالمي والأمن القومي للولايات المتحدة.

وتـــنص الوثـــيقة علـــى ردع الذين يكرهون الولايات المتحدة، وأي شيء يذهبون إليه. تطبيقاً لهذا جرى تقنين كل الأفكار التي ظل الرئيس بوش يرددها طوال الأشهر الماضية عن الهجوم الوقائي على عدو محتمل، ونقل المعركة إليه في أرضه، قبل أن يقوم بأي هجوم، والتي حددها كمبدأ لاستراتيجيته المقبلة منذ خطابه أمام الأكاديمية العسكرية في ويست بوينت في أول يونيو(٢٠٠٢). وكان بـــوش قـــد ذكـــر أن بلاده ستسعى لوقوف الحلفاء معها في هذه المعارك، لكن الوثـــيقة أضافت إلى هذا المعنى، قوله: "إننا لن نتردد في التصرف وحدنا، إذا دعـــت الضرورة، لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس، واستباق الهجوم، بهجوم وقائـــي. وأمام التهديدات الجديدة من الإرهابيين، والدول المارقة، فإن الولايات المتحدة، لن تظل تعتمد على موقف رد الفعل. ولا يمكنها ترك الأعداء يبادرون بالضرب أولاً".

٤- الوثـــيقة تعكـــس فـــي صياغتها وأفكارها طبيعة المجموعة المسيطرة على السياســـة الخارجية في واشنطن، والذين يسميهم الأمريكيون بالصقور، وهي تتحدث بلهجة الغطرسة، ولن تقبل حلولاً وسطاً، حين تقول على وجه التحديد إنـــه عندما تكون المصالح الأمريكية المهمة موضع التهديد، فلن يكون هنالك حـــل وسط، وتحمل لهجة الفرض والإكراه، يعكس هذا حديثها عن إقناع أو إرغـــام الـــدول على قبول مسئوليتها السيادية، في عدم مساعدة الإرهابيين. وهـــي بهـــذا تتجاهل مفهوم المشاركة والتعاون في مواجهة الإرهاب، وهو شـــيء انفردت الولايات المتحدة بأن تضع له التعريف الذي تراه هي، والذي يختلف معها فيه الجميع بما في ذلك حلفاؤها في أوروبا.

ويجمع الخبراء والمحللون على أن هذه المبادئ هي خروج كامل على الاستراتيجية المعلنة من جانب الولايات المتحدة، كأساس لعلاقاتها الدولية، ولدورها في العالم، والتي تقوم على العمل من خلال المعاهدات الدولية إما بقبول ما هو مقبول منها، وإما السعي لتعديل ما تراه يحتاج للتعديل، وترى العالم وعلاقاته تحكمه المشاركة والتعاون، من خلال نظرتها إلى أن مصادر التهديد الجديدة في العالم تهدد أمن الجميع، وتحتاج تكاتف الجميع من خلال مبادلة المعلومات، والجهود، وإن الولايات المتحدة تحتاج إلى آخرين، مثلما يحتاجها الآخرون، والإيمان بأن الاستقرار الإقليمي في مناطق العالم يمثل مصلحة أمن قومي للولايات المتحدة. ثم إن هذه الوثيقة هي إعلان عن تحول جوهري وكامل عن الاستراتيجية التي قامت عليها سياسة أميركا الخارجية، طوال خمسين عاماً مضت، منذ ظهور ما سمي مبدأ ترومان والذي جاء ضمن خطابه أمام الكونجرس في مارس(١٩٤٧)، ويركز أساساً على منع توسيع الاتحاد السوفيتي للنفوذ الشيوعي في العالم. وكان أساسه التحالفات خاصة - التحالف الأطلنطي -، والعلاقات القوية التبادلية مع الدول، وكان له ركنان رئيسيان هما احتواء النفوذ السوفيتي وحصاره حتى لا يتسع وردع أي نوايا هجومية سوفيتية بامتلاك أسلحة متفوقة تجعل العدو يمتنع عن القيام بأي هجوم على أميركا خشية الرد عليه بضربة مدمرة، أي أن المبدأ لم يقم على مفهوم استباق الهجوم، أو الهجوم الوقائي.

وفي هذا الإطار كان الحلفاء في أوروبا لهم دورهم ورؤيتهم في هذه الاستراتيجية، ارتباطاً بمبدأ الأمن الجماعي الذي كان هو أساس التحالف الأطلنطي، في مواجهة العدو السوفيتي وهو عنصر يبتعد عنه الخط العام لوثيقة استراتيجية بوش، خاصة وأن معظم جوانب التشخيص الأمريكي بالنسبة للحرب على الإرهاب، تحديات الأمن القومي، وأسلوب مواجهتها، لا تلقى اتفاقاً معها من جانب غالبية الحلفاء في أوروبا.

٤- ملامح التحرك الأمريكي على مستوى الشرق الأوسط

الـرؤية الأمريكـية اشتملت على موضوعين، يتعلق أولها بالعراق، بينما يـتعرض شقها الثاني للشرق الأوسط عموماً. القسم المتعلق بالعراق يركز على ملامح عراق المستقبل، فهو عراق حر وموحد ومستقر، ينعم بالرفاهية، كما أنه خـال مـن أسلحة الدمار الشامل. ليس هذا فحسب، بل إن عراق ما بعد صدام سـيكون مـثالاً لباقـي دول المـنطقة، وقـاعدة تشع منها قيم الحرية والسلام والديمقراطـية: يثـير هذا الطرح المغرق في مثاليته عدة نقاط أساسية يصعب القفز فوقها.

الجانـب المـتعلق بـرؤية الرئيس الأمريكي لباقي دول المنطقة وعلاقتها بالحرب، لا يقل مثالية عن الوصفة العراقية. نقطة البداية في هذه الرؤية، دولة فلسـطينية ديمقراطـية قـادرة علـى البقاء، خالية من الإرهاب والتهديد لأمن إسـرائيل. التزام إدارة الرئيس بوش بدولة فلسطينية مستقلة تتعايش مع جارتها إسرائيل وهذا ليس جديداً، الأمر الجديد هو التركيز على صفة الديمقراطية لهذه الدولة، وربطها في الخطاب الأخير بعراق ديمقراطي، كيف ذلك ؟ جواب بوش بسـيط وهـو أن ذهـاب صـدام حسـين سيحرم القوى الراديكالية (المقاومة) الفلسـطينية مـن الدعم المالي والسياسي وحتى المعونات التي تقدمها الحكومة العراقية لأهالي منفذي العمليات الاستشهادية. الرسالة الثانية: أن الدول الأخرى فـي المـنطقة (سوريا وإيران) ممنوعة – في شرق أوسط ما بعد صدام – من ممارسـة مـثل هـذا السلوك. شرط ثالث في رؤية الرئيس الأمريكي للجانب الفلسطيني أن تبرز قيادة فلسطينية إصلاحية، عندها وعندها فقط، يمكن الحديث عـن تقدم في عملية السلام، والانتقال إلى مفاوضات المرحلة النهائية، ومطالبة إسرائيل باتخاذ خطوات منها وقف الأنشطة الاستيطانية. وهكذا تتحرك القضية الفلسـطينية، بعـد فترة من الصمت المطبق من الإدارة الأمريكية الحالية تجاه اسـتمرار الممارسات الوحشية من قبل حكومة شارون تجاه الشعب الفلسطيني،

لكن بوش لم يقدم برنامجاً عملياً لوقف الجرائم الإسرائيلية ولكن خطته ما زالت غامضة بالنسبة للكثيرين تسمي "خريطة الطريق".

أما الدول الأخرى في المنطقة، فنصيبها من رؤية الرئيس الأمريكي يتمثل في متابعة لمطالب الرأي العام العربي، خاصة في دوائر المثقفين الداعين إلى الإصلاح السياسي وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية والانفتاح الاقتصادي وتشجيع التجارة الحرة. وبكلمة أخرى، فعلى هذه الدول غير الديمقراطية أن تتوقع ضغوطاً في هذا الاتجاه فيما إذا قررت معارضة التوجهات والمصالح الأمريكية في مرحلة ما بعد صدام.

ما هي فرص تحقيق هذه الأهداف المعلنة؟، وما هي الضمانات على أن الولايات المتحدة ستلتزم بتحقيق هذه التعهدات ؟ في البدء لا يملك المرء إلا أن يعبر عن تشككه وتشاؤمه تجاه التزام الولايات المتحدة بالديمقراطية في هذه المنطقة، وذلك لعدة أسباب، أهمها: أولاً، أن الولايات المتحدة لم تظهر دعماً للديمقراطية في المنطقة العربية في السابق، ليس هذا فحسب، بل إن أمريكا كانت سبباً رئيسياً في استمرار كثير من الأنظمة غير الديمقراطية. ثانياً، لقد ارتبط استمرار الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة بأمن إسرائيل، بشكل مباشر وغير مباشر، فكيف سيتم فك هذا الارتباط من قبل إدارة وصفها شارون من أنها من أكثر الإدارات قرباً من إسرائيل ؟ ثالثا، صحيح أن الولايات المتحدة قد فرضت الديمقراطية على ألمانيا واليابان، لكنها فعلت ذلك عندما خرجت منتصرة من الحرب، وكانت تقودها مجموعة من السياسيين بعيدي النظر من أمثال "جورج مارشال"، وغيره من المؤمنين بترابط المصالح الأمريكية بالمثل والمبادئ التي قامت عليها أمريكا، من الصعوبة بمكان مقارنة أولئك باليمين المتطرف الذي يسيطر على إدارة الرئيس بوش، وبشكل خاص في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر المشؤومة والحرب المعلنة على الإرهاب.

وأخـــيراً، فإن أغلب المشاريع الاستعمارية السابقة استخدمت مبادئ وقيم، مـــثل "تحديـــث" الشعوب المستعمرة ومساعدتها على حكم نفسها. ولعل هذا هو ســـبب الاعـــتقاد القوى بين كثيرين من أهل المنطقة بأن الشعارات الديمقراطية الأمريكية الجديدة مشكوك فيها.

إن الإدارة الأمريكـــية أمام امتحان حقيقي لإثبات ادعاءاتها الجديدة، خاصة وأن الديمقراطـــية نـــادراً ما تفرض من قبل القوات المحتلة الأجنبية – فهذا هو النقيض لحكم الشعب لنفسه وبنفسه – التي تختفي وراء أدوات الدمار. كما أن فـــرض تحقـــيق الديمقراطية في عراق ما بعد صدام سيعتمد على وعي القوى السياسية العراقية، على رأسها المعارضة في "إربيل" لتجاوز مصالحها الضيقة، وصياغة دستور جديد، يقنن التعددية والتناوب السلمي على السلطة. ومن ناحية ثانـــية، تعتـــبر المهمة الملحة أمام هذه المعارضة أن تحصل على تعهدات من الإدارة الأمريكية على أن هذه الأخيرة لن تدمر العراق وتقتل الآلاف من أبنائه باسم تخليص العراق من الدكتاتورية. كما أن من مؤشرات وعي المعارضة أن تضـــع الـــتعهدات بعـــراق ديمقراطـــي على أنها المحك الحقيقي لكيفية التعامل المستقبلي مع التواجد الأمريكي.

فريق الرئيس الأمريكي جورج بوش يكرر الأخطاء الاستراتيجية نفسها من ناحـــية إدارة الصراع وهي باختصار: حصر احتساب ميزان القوى العسكرية فـــي حالـــته الراهـــنة، وعـــدم إعطاء أهمية للتحالفات الكبرى ولا للرأي العام والشـــعوب، أو لعامل الصمود والدفاع والمقاومة. أو عامل الانهيار والاستسلام ممـــا يترك عامل الزمن يفعل فعله في استنزاف القوى القاهرة وتنمية إمكانيات القـــوى المقهورة وخبراتها ومعنوياتها. وهنا يجب الانتباه إلى عدم الدخول في تفاصـــيل الفـــروق فـــي حالة قيادة "المحور" وقيادة إدارة بوش من أجل النقاط الجوهـــرية في تقدير الموقف. لقد استعدت الإدارة الأمريكية الحالية أغلبية دول العـــالم وشعوبه مبتدئة بفرنسا وألمانيا وروسيا والصين وكانت مستعدة لاستعداء بريطانيا حكومة "توني بلير" التي عضت على جراحها وقررت ألا تترك حليفها

تحت كل الظروف وإلا فإن الأسباب التي "أزعجت فرنسا وألمانيا يجب أن تزعج بريطانيا عندما يراد للتحالف الأطلسي أن يهبط من حال الشريك صاحب حق الفيتو إلى حالة التابع الذي عليه أن يؤيد ويتبع فقط. فالعقلية التي تنظر إلى "أوروبا القديمة" بكل ذلك الاستعلاء والاستهتار لا بد من أن تنظر بالعين نفسها، إلى بريطانيا المسنة القديمة.

هذه الإشكالية (محتواها عسكري - سياسي - اقتصادي - ثقافي) لا تحتاج إلى استنتاج، ففريق بوش أعلنها ويطبقها بلا أقنعة. أي أننا أمام قيادة لا تعطي التحالفات الدولية ما تستحقه من أهمية فحسب، وإنما أيضاً، تحطم تحالفاتها القائمة منذ عقود ولا تسعى إلى إقامة حلف جديد حتى لا يكون لها شركاء. فهي تسمي من يقف معها في القضية المطروحة "حلفاء" تجاوزاً وبغض النظر عن العدد والوزن والأحجام والمحتوى. لأنها تعتقد أنها تستطيع وحدها أن تقوم بالحرب وما على الذين يؤيدونها إلا أن يتبعوا بلا حقوق، إذ يكفيهم تجنب غضبها وعدم إدراجهم في عداد "القوى القديمة" أو "الإرهاب" أو "الشر" ثم ما أن تنتهي الحرب إلا وينتهي التحالف فليس ثمة وعد ملزم ولا حق مسبق لأن كل شئ سيسير على ضوء الظروف الجديدة، وهو ما لم تحسبه المعارضة العراقية جيداً في أربيل. وقد حانت فرصتها لترفع غطاءها عن العدوان الأميركي على العراق كما فعل النواب في البرلمان التركي على الأقل. لكنها لم تفعل.فإن الصقور في إدارة بوش من أكثر الساسة احتقاراً لهما، حتى داخل الولايات المتحدة نفسها كما لا يظهر بصورة صارخة على السطح فعلى سبيل المثال كتب توماس فريدمان في "الهيرالد تريبيون" في ٢٠٠٣/٣/٣ يقول: "ولا تصدق استطلاعات الرأي. لقد جرت في عشرين ولاية فوجدت ٩٥ في المئة من أهل البلد يريدون معالجة العراق بلا حرب وبالطبع مثل استطلاعات الرأي في الدول الغربية الأخرى وفي العالم عموماً، كما أن تظاهرات الملايين تؤكد أن الفريق المذكور لا يعطي أهمية تذكر لمسألة الشعوب والرأي العام في الاستراتيجية بل تراهم يضربون عرض الحائط بكل التقديرات التي تحذر من أن كراهية أميركا

ستصبح أضعاف وضعها الحالي بعد الحرب، وان اتجاهات الإرهاب ستجد آلافاً من الغاضبين المتألمين ينضمون إلى صفوفها.

هـذا يعنى أننا أمام إدارة للصراع ذاهبة إلى هزيمة غير عسكرية – أقرب لهـزيمة الاتحاد السوفيتي السابق – وإذا كانت تراهن على تثبيت ميزان القوى العسـكرية العالمـية القائمـة، وتمنع أي محاولة لتعزيز قدراتها العسكرية أو تطويـرها فإنها سترفع على كتفيها في قادم الأيام ما لا تطيقه من حمل. فكيف يمكنها أن تمنع مضي الصين في التطوير لقدراتها العسكرية، أو تحول دون قيام فرنسـا وألمانيا بدورهما الأوروبي ورفع ميزانيتهما العسكرية. ثم كيف ستمنع روسـيا مـن الاسـتمرار في الأبحاث العلمية أو التوسع في ترسانة الصاروخ المـتعدد الرؤوس النووية. هذا يعنى أنها ستفتح باب الحرب العالمية الثالثة، أو تضـعها من جديد على الأجندة. ولكن أنى لها أن تفعل ذلك وقد رأيناها تتخبط وتكـاد تعجـز وهي تحاول إنجاز مهمة "متواضعة" وهي تكريس الاحتلال في العراق فكيف سيكون الحال حين تهب الرياح في العراق ومن حوله على غير ما تشـتهي. وكـيف سـتكون حال صناديق الاقتراع الأمريكية بعدما يجد الشعب الأميركي نفسه ينتقل من ورطة إلى أخرى أشد منها، وبلا داع ملح عدا "أحلام" قـيادة بدائـية جاهلة لم تفهم "علم الحرب" أو "فن السياسة" إلا من خلال مدخل واحد هو استخدام القوة العسكرية.

ثالثاً- نقد الاستراتيجية الأمنية والسياسة العامة الأمريكية:

وسـوف نطـرح الـرؤية مـن خلال مستويين الأول هو النتائج الفعلية لسياسـات الحكومة الفيدرالية الأمريكية على المستوى الداخلي والثاني هو النقد الموضـوعي للسياسـة الخارجية الأمريكية، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هذه السياسـات وآلـياتها قـد خلقت حالات عديدة من الاستعداء لها على الصعيدين وبالتالـي فإنه لا يمكن إعفاء الإدارات الأمريكية من تحمل مسئولياتها نتيجة لما حـدث، وقد يكون بالفعل هناك تضاد للمصالح الأمريكية مع قوى دولية عديدة

ومـــنظمات وميليشـــيات أمريكية مسلحة وهو ما دفع المراقبين للإشارة بأصابع الاتهام في اتجاهات مبعثرة بل ومتضاربة أحيانا وأن محاولة تحديد جهة بعينها لإدانتها هو تصور لتحليل مجتزأ يعتمد على رؤية قاصرة لأبعاد عديدة يلزم أن توضـــع في الاعتبار أولها الرؤية البنيوية للاستراتيجية الأمريكية وثانيها ردود أفعـــال المتضـــررين مـــن جراء هذه السياسات الأمريكية بمستوياتها الخارجية والداخلـــية وهو ما يؤكد على ضرورة مراجعة وتقييم سياسات العجز والتقصير في هذه الاستراتيجية الأمريكية.

١-على مستوى السياسة الداخلية:

إن الإدارات الأمريكـــية المتعاقبة زعمت أنها تنشر أفكاراً إنسانية وعملية لخلـــق عالم أفضل تسوده الحرية ويحكمه القانون ويعمه السلام ولكن كان على الجانـــب الآخـــر معانـــاة شـــعوب في نطاقات عديدة من العالم وفئات وأقليات عنصرية ودينية أمريكية تعيش معاناة وتستشعر الحرمان لحقوقها الإنسانية من آثار سلبية لهذه السياسات الأمريكية كان أعظمها على مستوى الداخل الأمريكي وهـــو مـــا أفـــرز تنظيمات وجماعات وميليشيات مسلحة رافضة لنظام الحكم والإدارة فـــي واشـــنطن ساعدها على ذلك المناخ المتاح لحرية حركة الحقوق المدنـــية الأمريكـــية، وترى هذه المنظمات أن النخبة الأمريكية تحتكر السلطة والسياســـة لصالح قطاع ممثل في النخبة العليا من الطبقات الأمريكية وذلك في إطـــار مـــنظومة اقتصـــادية تحقق أهدافاً لرأسمالية الكولونيالية وهم يرون أن الديمقراطية الأمريكية وهم وسراب يعمل لصالح الجنتل الأمريكي أمام المجتمع الدولـــي كواجهـــة مزيفة للواقع الأمريكي. إن الإدارات الأمريكية ومنذ اندلاع الحـــركة المدنية في الستينات عجزت عن حسم وإدارة قضايا وظواهر مجتمعية داخلـــية سواء أفرزتها أقليات عرقية أو دينية أو حتى عقائدية مستحدثة وبالتالي فلـــم يكـــن غريباً أن يكون هناك العديد من المنظمات الأمريكية غير الحكومية المناهضة لسياسات واشنطن في مؤتمر "دير بان" في جنوب أفريقيا ومعبرة عن

رفـــض قطاعـــات عديدة في المجتمع الأمريكي لخطط حكومة واشنطن لإنشاء درعهـــا الصـــاروخي علـــى سبيل المثال وهو ما أكد حالة التمفصل المجتمعي والثقافـــي الأمريكي بمعنى أن سياسات"الكابيتول" لا تعبر أو تعكس لما تموج به عناصـــر المجـــتمع الأمريكي ذاته ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هناك حالة من انهيار للقيم الأمريكية التي تعد العمود الفقري لما أطلقنا عليه سياسات العولمة.

ونشـــير بالبحث في استقراء بعض المتغيرات التي لحقت بمجتمع الولايات المتحدة والتي طرحها علماء الاستراتيجية ورؤساء أمريكيين سابقين من خلالها يمكـــن تحديد بعض من الأسباب دون الدخول في تفاصيلها ومن أهم المتغيرات الحادثة:

(أ) ذكـــر "آرثـــر شليزينجر" في كتابه تفكيك أمريكا " The Disuniting of America" صوراً لمجتمع متعدد الثقافات وهو متغير داخلي وخطير وكان يعـــتقد أن في التنوع الثقافي وحدة وأنهم نجحوا في خلق هوية قومية جديدة وهـــنا يقـــع عبء توحيد القومية على سياسات الحكومة الفيدرالية التي كان يجـــب عليها التغلب على كل صور العنصرية وهو ما لم نشاهده في مؤتمر دير بان (٢٠٠١).

(ب) كتب "ديفيد أوسبورن" زميل مجلس مستشاري سياسي حكام الولايات رؤية وطنـــية واســـتراتيجية تدعوا للإصلاح من خلال طرح ميثاق فيدرالي جديد لتحديد الدور المناسب لواشنطن لمعالجة أزمة العلاقة بين الشعب والحكومة، وقد طرح "أوسبورن" فكرة بروستوريكا أمريكية لإعداد هذا الميثاق كما جاء فـــي كتاب "تفويض بالتغيير" " Mandate for Change "(١٩٩٧) أن الشعب الأمريكي يشعر بالإحباط ويأمل فى سياسة جديدة ترتقي بعظمة الحلم الأمريكـــي وأن الحكومة الفيدرالية فى أزمة لاستخدامها أساليب بيروقراطية بالية وينبغي البحث عن طريق ثالث.

(جـــ) وقـد رأى الرئـيس "نيكسون" في كتابه "نصراً بلا حرب" (١٩٩٩) " war Victory without" في حديثه عن أمريكا الجديدة أن هناك سلبيين جدد يدعون أن الإدارة الأمريكية قد تداعت، وقد أصاب "نيكسون" في تحديد المشكلة ولكنه أخطأ عندما قال إن العلة قد أصابت الشعب الأمريكي والحقيقة أنها أصابت النخبة الحاكمة في واشنطن.

(د) وتساءل الرئيس "جيمي كارتر" في كتابه "لماذا لا ننشد الأفضل؟" (١٩٧٥) "best? the why not" حيث تساءل هل حكومة واشنطن تمثل الأمريكيين على حقيقتهم؟ ودعا لسد الثغرة بين الشعب والحكومة وأن يتحدوا لتشكيل مستقبل الأمة وأن نعيد الثقة في حكومتنا بواشنطن.

٢- على مستوى السياسة الخارجية:

وعلى مستوى السياسات الخارجية الأمريكية حددت الاستراتيجية الأمنية برنامجا لدعم المصالح الأمريكية في مختلف أنحاء العالم خلال الفترة وحتى عام (٢٠١٥) التي تدعو إلى تدعيم الأمن الدولي بصورة ما تتمشى مع المصالح الأمريكية وإمكانية مواجهة الأزمات والاستعداد لمواجهة التحديات في المستقبل ولقد نجحت هذه الاستراتيجية في ترتيب أولويات التهديدات رغم التفوق التكنولوجي وقدرة الأجهزة الأمنية على تحديد التوقعات في مختلف أنحاء العالم سواء بانتشار القوات الأمريكية أو بشبكات الإنذار المسيطرة على أرجاء المعمورة. ولقد اكتسبت العديد من القضايا التي كانت من موضوعات العولمة صبغة ذات تأثير مباشر في الشئون الداخلية الأمريكية في تبادل عكسي لما جرى عند انطلاق عمليات العولمة، وقد أصبحت العديد من هذه القضايا محاور رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من كونها القوة الوحيدة المهيمنة على العالم، إلا أنها شهدت بعض الانتكاسات.ولا شك أن عملية صنع السياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين عملية مركبة وتعد الولايات المتحدة نموذجاً مثالياً للتخطيط المؤسسي فهي مجموعة من العمليات تتم في دوائر

واسعة وتخضع لمراجعات دورية وبالتالي فإن عملية اتهامها بالتقصير في التخطيط تؤخذ على حذر حيث إن محددات تقييم الأمور قد تستبعد بعض أولويات السياسة الأمريكية التي ترتبط بمصالحها العليا ولا يستطيع باحث أن ينكر قدرة الاستراتيجية الأمريكية على المناورة والعمل إثناء إدارة الأزمات خاصة في ظل وجود فراغ استراتيجي مناوىء لقدراتها وهو ما دفعها لتغليب مصالحها الخاصة على جدول أعمال النظام الدولي.

لقد تعرضت السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة للانتقادات الحادة من أصدقاء وحلفاء التي حذرت من انتكاسات سياسية أرجعتها لاعتبارات أهمها سياسة القطب الواحد، والكيل بمكيالين واعتبار أن القوة هي الآلية الوحيدة لفرض سياستها الخارجية وهو ما أنهك الموازنة الأمريكية على حساب تنمية ورفاهية المجتمع الأمريكي لأن ما وقع بالفعل نتيجة للتداخل المعقد بالسياسات الأمريكية الاستعلائية بحيث كانت مشجعة ودافعة لقوى عديدة تعمل لمواجهة ومناهضة الحكومة في واشنطن.

إن هذه التجربة المريرة والمؤسفة تدعو كل إنسان مؤمن بالحرية والديمقراطية أن يرفضها وفي نفس الوقت يدعو الولايات المتحدة أن تراجع العديد من سياستها الداخلية والخارجية بحكمة لأن ما حدث نموذج يمكن أن يتكرر في أماكن عديدة من العالم وينعكس على أمنه وسلامته ويمكن الإشارة إلى مجموعة من هذه الانتقادات.

(أ) وقدمت "اليزابيث كريميو" عرضا لمشكلة نزعة الهيمنة في كتاب عن الزعامة الأمريكية American Leadership (١٩٩٩) والتي عارضها بشدة "بول كنيدي" عن مولد وزوال القوة العظمى ونهاية السيادة الأمريكية نتيجة للمغالاة في إضفاء صبغة الحجم الكولونيالي عليها وقد رأت "كريميو" أن النفوذ والسلطة هي القدرة على الفعل؛ وفعل الفعل، ومنع الفعل للآخرين لانتهاج سلوكيات معينة وقد فشلت سياسة "بوش الأب" (١٩٨٨)

باتباعها مذهب "ترومان" بسياسة سد الحواجز والاحتواء كما فشلت الديمقراطية الموسعة التي أعلنها "كلينتون" (١٩٩٢) والتي أشعلت الحرب ضد الحمائية وإصرارها على أن ما هو صالح لأمريكا ينبغي أن يكون صالحاً للعالم بأثره وهو ما لم تثبت صحته، كما ثبت فشل سياسات "بوش الابن" (٢٠٠١) وإهماله لأهمية دور الولايات المتحدة في توجيه السياسة الخارجية الذي أطلق العنان لإرهاب الدولة الذى تمارسه إسرائيل ضد شعب أعزل في فلسطين المحتلة. ولقد بلغت الهيمنة الأمريكية داخلياً وخارجياً مبلغاً من القسوة لا يستهان به وهو ما تنبأ به "الفريد فالا داو" من أن القرن الحادي والعشرين هو قرن الزعامة الأمريكية ولن يتحقق ذلك إلا إذا أنقذت أمريكا نفسها من نفسها

(ب) وقد أكد الرئيس "بوش الأب" (١٩٩١) أن هدف الولايات المتحدة في مناطق عديدة من العالم هو تحقيق الاستقرار إلا أن العدو الأول هو عدم القدرة على التنبؤ، وإذا كان البيت الأبيض كذلك فكيف يأمن المواطن العادي لإدارة واشنطن التي يتحمل هو وحده نتيجة تقصيرها ؟.

٣- ما لم تتحدث عنه استراتيجية الأمن القومي:

وتطرقت دورية "شئون سياسية" إلى القضايا التي لم تتناولها استراتيجية الأمن القومي، معتبرة أن ذلك التجاهل ربما كان عن قصد، حيث إن استراتيجية الأمن القومي لبوش تحظى بأجندة لا تعلن عنها الإدارة، ويتعلق ذلك بالسبب وراء نظر الإدارة إلى الطغاة في عالم ما بعد ١١ سبتمبر على أنهم يمثلون نفس الخطر الذي يمثله الإرهابيون.

وقد حاول بوش شرح هذه العلاقة في خطاب حالة الاتحاد في يناير (٢٠٠٢) عندما حذر من خطر دول محور الشر المكون من العراق وإيران وكوريا الشمالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه العبارة تربك أكثر مما توضح، وذلك نظراً لأن صدام حسين والطبقة الحاكمة من رجال الدين في إيران وكيم

جونـــج ليســـوا هـــم الطغاة الوحيدون في العالم، كما أن العلاقة بين كل منهما والآخـــر ليست واضحة، بالإضافة إلى أن عدم توضيح لماذا لا يمكن أن تعمل سياسة الاحتواء والردع ضد هؤلاء الطغاة؟.

ولـــم تعلن كل من استراتيجية الأمن القومي وخطاب ويست بوينت الكثير عن "محور الشر"، وكما يتضح الآن فإن هذه العبارة عكست حماسة مفرطة في كـــتابة الخطاب وليس التفكير المتسم بالحرص. وقال بوش الابن: "وإذا كررنا انتصـــارنا في أفغانستان على ضفاف نهر الفرات، يمكننا تحقيق صفقة عظيمة، حيـــث ســـنتمكن من إتمام المهمة غير المنتهية لبوش في حرب الخليج الثانية، والقضـــاء أيضاً على أسلحة الدمار الشامل التي قد يكون قد جمعها العراق منذ ذلـــك الحين. وسوف يمكننا أيضاً من منع الدعم الذي يقدمه للإرهابيين خاصة الذيـــن يعملـــون ضد إسرائيل، ونتمكن أيضاً من تحرير الشعب العراقي نفسه، وضمان الإمدادات الوفيرة من النفط الرخيص. وسوف نتمكن أيضاً من البدء في عملـــية طويلـــة لتقويض دعائم الأنظمة الرجعية في المنطقة والقضاء عليها في الـــنهاية وبذلـــك نقضـــي على التربة الخصبة الأساسية للإرهاب، ونقل منطقة الشرق الأوسط إلى العالم الحديث".

وأوضـــحت مجلة الشئون السياسية "Foreign Policy" مصادر الخلل المحتملة في الاستراتيجية الكبرى لبوش في المحورين التاليين:

أ- **تعـــدد المهـــام:** فقـــد حذر برنت سكوكروفت وآل جور من الانحراف عن الحـــرب ضد الإهاب إذا اتخذت الولايات المتحدة إجراء ضد صدام حسين، اســـتنادا إلـــى مـــبدأ الـــتعاون مـــع عـــدو واحد. ولكن هناك مجموعة من الاســـتراتيجيات الناجحة قد انتهكت هذا المبدأ، وهناك مثال واضح على ذلك الخلـــل وهـــو قرار روزفلت بالدخول في حربين في وقت واحد ضد ألمانيا والـــيابان مـــا بين عامي (١٩٤١)، (١٩٤٥). والمثال الآخر هو استراتيجية الاحـــتواء الخاصة بكينان والتي سعت إلى ردع الاتحاد السوفيتي وفى نفس

الوقـــت إنعاش الديمقراطية والرأسمالية في أوروبا الغربية واليابان. وتفسير كـــلا المثالين هو أن هذه الحروب كانت على جبهات مختلفة ضد نفس العدو وهـــو الفاشـــية والظروف التي كانت تخلقها. وترى إدارة بوش حربها ضد الإرهابييـــن والطغـــاة بنفس الطريقة، حيث إن المشكلة ليست هي أن صدام حســـين يؤيـــد تنظـــيم القـــاعدة بشـــكل فعال، ولكنها تكمن في أن الأنظمة الاســـتبدادية في الشرق الأوسط تدعم الإرهاب بشكل غير مباشر من خلال اســـتمرارها في خلق أجيال من العاطلين الذين لا يجدون من يمثلهم، وبذلك فهـــم يخلقون أجيالا من شباب لديه قابلية للتطرف والذين يستطيع أسامة بن لادن وأمثاله تجنيد أفراد منهم في شبكاتهم.

ب- **انتظار الترحيب:** تعتمد هذه الخطط بشكل كبير على توقع الترحيب بالقوات الأمريكـــية فـــي بغداد، وذلك مثلما حدث في كابول، وذلك لأنها مبنية أساسا علـــى الاعـــتقاد بأن الشعب العراقي سوف يفضل الاحتلال الأمريكي على الظروف الحالية التي يعيش فيها (وهو ما لم يحدث... حتى بعد الغزو).

وعـــلاوة علـــى ذلـــك فإن إدارة بوش لم تربط بعد بين السياسات الداخلية والاستراتيجية الكبرى، وهذا ما يعد أكبر فشل في القيادة حتى الآن، وهو الخلل الذي لابد من إصلاحه قبل الانحراف عن الاتجاه المقصود.

وخلصت "Foreign Policy" إلى نتيجة فحواها أنه على الرغم من هذه المشكلات، فإن استراتيجية بوش صائبة فيما يتعلق بتحديد الهدف، وذلك بالنظر إلـــى الظروف الجديدة التي تواجه الولايات المتحدة وحلفاءها، فقد كان الاحتواء كافـــيا خـــلال الحرب الباردة دون السعي إلى إصلاح الأنظمة الاستبدادية، فقد تركنا الاتحاد السوفيتي ليصلح نفسه. إن أهم استنتاج لاستراتيجية الأمن القومي الخاصـــة بـــبوش هي أن الافتراض الذي كان ساريا أيام الحرب الباردة لم يعد ممكـــنا الاعتماد عليه الآن، حيث إن استمرار الأنظمة الاستبدادية في كل مكان يمكن أن يعزز مشاعر الاستياء التي يمكنها أن تثير الإرهاب الذي يضرنا بشكل

خطير. وعلى ذلك فإن التقرير الخاص باستراتيجية الأمن القومي لبوش قد يعد أهـم عملية إعادة تشكيل للاستراتيجية الكبرى الأمريكية خلال أكثر من نصف قـرن، ويـنطوي ذلك على مخاطر كبيرة وذلك على الرغم من أنها قد لا تشبه المخاطر التي واجهها واضعو سياسة الأضواء عندما بدأت الحرب الباردة.

٤ – الاستراتيجية الأمريكية في الميزان:

أ- إن حالة السيولة الاستراتيجية في تحديد الأهداف هي من بقايا الحرب الباردة والإصرار على فكرة الإدارة بالمتناقضات ولأجل غير محدود، فقد استخدمت إسـرائيل تاريخـيا لتحجيم دور العرب إقليميا وها هي إسرائيل تخرج عن السـيطرة الأمريكـية فـي فرض القوة على نظام إقليمي بأكمله، كما كانت استخدام نوازع عقائدية إسلامية لمحاربة الشيوعية في مرحلة ما قبل انهيار الاتحـاد السـوفيتي حـتى عجز صانعاها (الولايات المتحدة وباكستان) عن السيطرة على مخلوقهما المشوه (طالبان) وبات الأمر أن الانتصار المزعوم وهـم، دلالته الحالة الأفغانية الحالية وكان الأمر التالي المستهدف هو تشويه صـورة الإسـلام والمسـلمين وهو ما غاب عن فطنة المجاهدين فأصبحوا وصمة في جبين التاريخ بعد أن كانوا نموذجاً للدفاع عن الحق.

ب-إن مـن الخطـأ تصدير أزمة الداخل الأمريكي وانتكاساته نتيجة سياسات خارجية غير فعالة إلى نطاقات إقليمية عديدة وإدارة حروب محدودة وهو ما يؤكـد بـالفعل غياب الاستراتيجية أو قرب نهايتها لأن إدارة المصالح العليا للدول والحفاظ على أمن وسلامة العالم لا تكون بسياسات ردود الأفعال.

ج- لقد صاغ البنتاجون بالفعل نظرية يطلق عليها "استراتيجية من نوع مختلف" "strategy asymmetric"وهـي إدارة الموقف المحدود لمواجهة أحداث طارئة وهو ما يعنى أن هنالك سيناريوهات لمواجهة عدو غير محدد الملامح وهـي تعـتمد علـى فريق عمل مدرب للعمل داخل الحدث ذاته في توقيت مناسب وهي بهذا المفهوم لا يمكن أن تدرج تحت مفهوم الاستراتيجية والأدق

ان تـــرج تحـــت مفهوم (إدارة الأزمة) فالاستراتيجية غير منوطة بالإدارة التكتيكـــية للحدث أو الفعل مثل التصدي لعمليات (الكاميكازا) التي كان يقوم بهـــا طـــيارو اليابان بعمليات انتحارية باعتقاد أنها الريح الإلهية إلا أن هذه الفكـــرة اليابانية كانت هي بداية النهاية ونتيجة الحرب في جنوب شرق آسيا ومواجهة "الكاميكازا "المعاصرة تحتاج إلى الحكمة والعدل معا.

د- مـــن أهم الدروس المستفادة هو الحاجة إلى بناء استراتيجية معلوماتية جديدة أحـــد أهم عناصرها هي مرحلة كشف النوايا وهى مرحلة تسبق المؤشرات ورغـــم صـــعوبة هذه المرحلة إلا أنها تعتمد على مداخل تنبؤية يعتمد على قياســـات وردود أفعـــال دورية باستخدام مجموعة من الوسائل البحثية غير التقليدية فى جمع المعلومات وتحليلها.

٥- الدلالات الاستراتيجية لفشل منظومة الأمن القومي الأمريكي "في مواجهة الإرهاب":

أ- الدلالات الأمنية والمعلوماتية

(١) أن هـــناك حالة صراعية بين الأجهزة الأمنية والمعلوماتية نابعة أساسا من تنافســـها في الأداء وهذا التنافس أدى إلى فشل تنسيقي بين الأجهزة وهو ما دعا "البنتاجون" أن يعلن رسميا عن إنشاء جهاز أمنى واستخباري خاص به بعد هذه الأحداث، ومن المعروف أن صراع الأجهزة والمؤسسات هي سمة من سمات العالم الثالث تستخدم لضمان الولاء للنظام والمفترض أن الولايات المـــتحدة لا تعـــيش هذه الحالة وإن كان قد ثبت العكس، ويبقى التساؤل عن جدوى تعدد المصادر المعلوماتية. هل من الأفضل تكاملها أم تصارعها ؟

(٢) فـــإذا كـــان هناك سوق، واسع لبيع السلع والخدمات للمستهلكين يهدف سير العملـــيات داخـــل أروقـــة الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات فإن هناك مـــنظومات أخـــرى للاتجار في المعلومات وهو ما يعنى أن هناك تحالفات

معلوماتية بين هذه الشركات بحيث تعد سوقا واسعا لأجهزة الجاسوسية وهذا التحالف غير الشرعي أنجب قدرات معلوماتية مباحا أمكن للمنظمات الرافضة استخدامها. ومن المؤسف أن الحد الفاصل بين التجسس العام والخاص تلاشى تدريجيا مع انتشار دور هذه الشركات خاصة مع اشتعال التنافسية وكان هذا السوق مدخلاً واسعاً للمعلومات الإسرائيلية الكاذبة والمهولة لحجم أسلحة الدمار الشامل للعراق.. وهو ما استندت إليه الولايات المتحدة في تبرير غزوها للعراق.

(٣) وأخيرا ارتبط متغيران رئيسيان بعضهما ببعض الأول اتساع دور "اتحاد تجارة المخدرات الدولية" "IDTU" والثاني هو "سوق الجواسيس" وذلك من خلال فكرة "جيمس ميلز" من أن هناك إمبراطورية خفية تمتلك السلطة والثروة أكثر من دول عديدة وهو ما عرض له "ألفين توفللر" في كتابه تحول القوة "Power Shift"، ومن المؤكد أن تحالف اتحاد المخدرات وتجارة المعلومات قد استفاد من عجز القوانين الدولية بهذا الشأن وهو ما دعا إلى تسمية وكالة المخابرات الأمريكية "CIA" بالشركة وهو ما يعنى صراحة خصخصة التجسس إن جاز التعبير.

(٤) أن ما حدث وشاهدناه يعني أن هناك دولة خفية داخل المنظومة المؤسسية الأمريكية استطاعت أن تخترق العديد من المنظومات الأمنية وحتى الإدارة الأمريكية نفسها التي تأكد تبنيها لفكر الجاكسونيين المؤيّد من المسيحية الصهيونية ومن ثم فقوتها متعاظمة ولا يمكن الإشارة إليها بسهولة دونما أن تراجع الحكومة الأمريكية منظوماتها الأمنية والبحثية كاملة ودورها في دعم المنظمات المدنية التي كان من المفترض أنها تحقق أهدافا لصالح المجتمع الأمريكي إلا أنها انقلبت على صانعيها وتضاد مصالح الحكومة الفيدرالية وتعاونت مع منظمات خارجية.

ب-الدلالات العسكرية

١-على المستوى العسكري والأمني، بالغ بعض الخبراء من أن هناك حالة من الانكشاف الاستراتيجي للمنظومة الدفاعية الأمريكية، وهذا زعم باطل، إن ما حدث لم يكن عملا عدائيا من قبل عدو متوقع قادم من اتجاه تهديد محدد سبق الاستعداد له وحتى يتم صده، بل إن اختراق المنظومة تم من خلال اختراق معلوماتي وتعديل مسار طائرات عرف بعدها أنها مختطفة خرجت عن ممرات الملاحة الجوية المحددة دولياً وهو أمر عادة ما يقع نتيجة خطأ ملاحي أو لسوء الأحوال الجوية يتم تداركه بواسطة أبراج المراقبة والمتابعة الجوية في مراحلها الأولى (والخطأ البين كان واضحاً في منظومة الدفاع عن البنتاجون "كهدف استراتيجي" يلزم توفير الحماية له في السلم قبل الحرب وضد كل صور العدائيات).

٢- فشل الاستعداد لمواجهة استراتيجية الحرب غير المتكافئة، وهى شكل من أشكال صراع القيم غير المتكافئة وقد حذر بعض الخبراء داخل البنتاجون من طبيعة هذا الصراع التي تحصر فكرتها في استخدام وسائل غير متوقعة وأفكار بسيطة لإحداث خسائر جسيمة في أهداف كبيرة وهذه الحالة عادة ما تكون نتيجة لاختلال جسيم في ميزان القوى ليجبر الطرف الأقوى على الإذعان وهو ما يدعو الدول للعمل غير الملتزم باحترام القوانين الدولية أمام دول تستخدم القوى بموجب قوانين وتشريعات دولية.

٣- أن ما حدث قد يكون نموذجا متكررا لحرب المستقبل والتي لا تخضع لقانون بل تخضع لابتزاز الإرهاب وهو المعنى الدقيق للا قانون في كل ممارساته بدءا من الدافع إلى الوسيلة إلى النتيجة وقد تكون بداية لدحض الاستراتيجيات وهو ما يدعو إلى مراجعة الاعتمادية المطلقة على السيطرة الآلية مع البحث عن خيارات وبدائل تحقق السيطرة على سير العمليات وليس معنى ذلك الاستغراق في التقليدية أو العودة إلى البدائية بل في البحث عن

وسائل وأدوات يصعب اجتيازها أو استيعابها لغير المتخصصين في المجال الأمني أو العسكري.

٤- أن احتكار القوة وأن الأمن الجماعي يتطلبان وجود نظام أمني وتكامل جماعي دولي وأن مواجهة الإرهاب ليس بالإجراءات الأمنية فقط بل بالتعامل مع أسباب الظاهرة والعودة إلى احترام الشرعية والقانون الدولي ومحدداتها.

ج- الدلالات السياسية

(١) لقد ارتكبت الإدارة الأمريكية عدة أخطاء استراتيجية ما كان ينبغي أن تصدر عن قوى عظمى منوطة بقيادة العالم نوجزها في الآتي: الانسحاب من توقيع معاهدة "كيوتو" وهي المنظمة المقاومة للإضرار بالبيئة، ورفض توقيع معاهدة إنشاء المحكمة الدولية لمجرمي الحرب تجنبا لمحاكمة عسكريين أمريكيين عن جرائم ارتكبت في فيتنام أو ارتكبها قادة إسرائيليون ضد جنود في الجولات العربية الأربعة، رفض مقترح التسوية حول الأبحاث الجرثومية والبيولوجية والعمل على عسكرة الفضاء واستغلاله للأهداف عسكرية، إلى جانب الصمت عما يدور من جرائم لا إنسانية ضد شعب فلسطين الأعزل أمام آلة الحرب الإسرائيلية، ثم التقاعس غير المبرر عن ممارسة دور إيجابي وإنساني فعال في صراعات داخلية في أماكن عديدة من العالم، هذا غير مهادنة نظم حكم تسلطية تمارس سطوة الأوليجاركية الحديدية والبطش بقواعد المجتمع المدني، وأخيرا ما حدث في مؤتمر ديربان بجنوب أفريقيا وانسحاب الولايات المتحدة مما أضعف مصداقيته الادعاء الأمريكي حماية حقوق الإنسان، ووقوفها منفردة إلى جانب العنصرية الإسرائيلية كل هذا أدى إلى تراجع دور الأمم المتحدة في قضايا دولية عديدة لا مناص من تدويلها تجنبا لانعكاساتها السلبية وحفاظا على النظام الدولي.

(٢) كما أن نموذج الهيمنة الثقافية والإعلامية على العالم من أنماط الاستهلاك المعلوماتي وهي على ما يبدو قشور الهيمنة الثقافية التي ترتكز على تقدمها

التكنولوجـــي وفى هذا الإطار استبدلت الولايات المتحدة دور الزعيم الدولي لتشغل دور المدير الدولي وهناك فارق شاسع بينهما فدور الزعامة يعنى أنها دولة قوية وأن الدولة ترى في أدائها نموذجاً في اتجاه الصالح العام أما دور المديـــر فيعنى العكس بأنها دولة قوية تحذو حذوها دولة أخرى لأنه لا بديل لها عن ذلك وهو ما يعني أنه نموذج جبري وقمعي والواقع أن سياسة هيمنة الإدارة قد انعكست على الداخل الأمريكي فاتجهت الدولة نحو خدمة الشركات الكبرى فحققت نتائج اقتصادية مذهلة في ظل ارتفاع معاناة نسبة متزايدة من الشعب الأمريكي.

(٣) أعلن "توماس دونالي" وهو نائب مشروع القرن الأمريكي من أن الولايات المـتحدة ســوف تتخبط في سياساتها الخارجية وأن الأمريكيين لن يصبروا طويـــلا علـــى فشـــل هذه السياسات وحجم الكراهية المتصاعدة ضدهم في الخارج.

د- الدلالات الداخلية

(١) يعـــتقد الأمريكي النموذجي أن حوالي نصف أموال الضرائب الفيدرالية يتم إهدارهـــا ويرغـــب٨٥% مـــن شباب الولايات المتحدة في التغيير كما يرى ٥١% مـــنهم أن الحكومة الفيدرالية في حاجة إلى تغييرات شاملة كما طلب ٣٤% إلـــى إيقاف عمليات التوسع اللانهائية للحكومة الفيدرالية برغم وعود الرؤســـاء لتخفيضـــها منذ تولي نيكسون الحكم حتى بلغ معدل نمو العاملين بالحكومة ٢,٧% .

(٢) فشـــل محاولة إذابة الخلافات العرقية فإنجيل العرقية الجديدة يرفض تصور الذوبان من كافة الثقافات في ثقافة واحدة وأن أمريكا دولة جماعات وأن هذا التقســـيم العرقي هو الكيان الأساسي للمجتمع الأمريكي وخير دليل على ذلك ما تقوم به بعض الجامعات من الدعوة للأصول والهويات العرقية وتكريسها وهو ما يغذى روح التحيز وإثارة العداوات.

(٣) ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة المهيمنة على العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا إلا أن المجتمع الأمريكي يشهد مجموعة من الظواهر الاجتماعية السلبية مثل المجتمعات الفقيرة، وتجمعات الأقليات العرقية، وارتفاع معدلات الجريمة... كل هذه الظواهر من شأنها أن يكون لها انعكاسات مجتمعية تؤكد هشاشة المجتمع الأمريكي برغم قوته الظاهرة للعيان.

٦-الاستراتيجية الأمريكية وتهديدها للأمن القومي العربي:

يرى بعض المحللين أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تمثل تهديداً للأمن القومي العربي، وذلك نظراً لما يلي[١]:

أ-هناك مظاهر قلق كثيرة ومنها: ما يتفق عليه المهتمون بهذه التحولات من خبراء السياسة الخارجية في أوروبا والولايات المتحدة، من أن السياسة الأمريكية الجديدة، ستحدث اضطراباً في الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية، وبدء مرحلة من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وهجمة على مفهوم سياسة الدولة على أرضها، وتجاهل للقانون الدولي، واستبعاد الحاجة للحلفاء، لتتمكن الولايات المتحدة دون قيود من أحد من الانفراد بفعل ما تريد، في الوقت الذي تريده، وفي أي مكان تريد.

ب-كشفت وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة بطلان مفعول كل القواعد والأسس والمعاهدات التي كانت تحكم سياسة الولايات المتحدة طوال الأعوام الخمسين الماضية، تجاه دول العالم للصديق منها والعدو، وأنها قد تحولت - حسب تعبير خبير السياسة الخارجية الأمريكي روبرت تيتر - من سياسات خارجية دفاعية، إلى الموقف الهجومي، وأن الهجوم لن يعتمد على معلومات

---

(١) عاطف الغمري صحيفة الأهرام، في ٢٠٠٢/١١/١٣.

عـــن الخصم أو العدو الذي وضعته نصب أعينها، لكنه يعتمد على الشبهة، والتكهنات، بل وعدم التأكد، وعدم اليقين بالنسبة لنيات من افترضته عدواً.

هذه الشواهد فيما يخص العالم العربي، بدأت بوادرها تلوح **مثل:**

١) إطلاق طائرة أمريكية دون طيار صاروخاً على سيارة في شمال اليمن، قالوا إنها تقل أعضاء في تنظيم القاعدة بالطريقة نفسها التي اغتالت بها إســرائيل مـــن تراهم أعداء لها من الفلسطينيين كما سبق أن فعلت في تونس، وتأتي عملية اليمن كأول تطبيق عملي للمبدأ الذي سبق أن تحدث عـــنه دونـــالد رامســـفيلد وزير الدفاع الأمريكي: بأننا قد نقوم بعمليات بوحدات خاصة لملاحقة عناصر إرهابية في حربنا على الإرهاب، داخل دول، ودون علم حكومات هذه الدول.

٢) بـــيان الرئاســـة الأمريكية الذي يصف السودان بأنها خطر على السياسة الخارجية والأمن القومي للولايات المتحدة، متزافقاً مع تجديد الكونجرس للقـــانون الصـــادر عـــام (١٩٨٧) باستمرار العقوبات المفروضة على الســـودان، ولـــنا أن نتأمل معنى اختيار تعبير خطر على الأمن القومي للولايـــات المـــتحدة، وما يجر إليه ذلك من احتمالات مثيرة للقلق وعدم الارتياح.

٣) تقرير المخابرات العسكرية الإسرائيلية الذي تسرب أخيراً متضمناً إدراج إيران وليبيا ضمن القائمة الأمريكية للدول التي ترى أنها مصادر تهديد استراتيجي لها.

وتصريح أرييل شارون القائل بأنه في اليوم الثاني للانتهاء من الحرب على العـــراق، ســـوف تكـــون هناك ضغوط حتى توضع إيران على رأس القائمة. ولا يخفى أن الضربة العسكرية للعراق، مقصود بها – بخلاف الأســـباب التي تخص العراق – أن تحدث هزة فيما يحيط بها، فالعراق تحيط به إيران، وسوريا، والسعودية، والكويت، والأردن، وتركيا، وإذا

ضـــربت إيران في التوقيت الذي يتصوره أو يريده شارون، فإن دائرة الاهتزاز الإقليمي تتسع وتتعمق.

٤) وضع مبدأ عدم الحاجة إلى دليل لإثبات عداء أو جهة أو حتى نية العداء لـــدى دولـــة تقرر الولايات المتحدة التدخل فيها، أو توجيه ضربة لها، وخطوط هذا المبدأ جاءت (لتطبق على العراق) – على لسان رامسفيلد حيـــن قـــال أخيراً: "لو أننا انتظرنا إلى أن نصل إلى دليل على امتلاك نظـــام ما لأسلحة الدمار، فسوف يكون الوقت قد فات، بعد أن يكون هذا الـــنظام قـــد اســـتعمل أسلحته". وقول بول وولفيتز نائب وزير الدفاع، وصـــاحب النظريات التي تتحول إلى صياغات استراتيجية في الإدارة الحالـــية: "إن الدليل هو الطريقة التي تفكر فيها بالنسبة لتطبيق القانون، وأعـــتقد أن الأمر في حالة الحرب، يختلف عنه في حالة التصرف في إجراءات قضائية"، وأبدى وولفيتز عدم اقتناعه بأنه يحتاج إلى دليل على وجـــود خطـــر وشـــيك لتدبير حملة التخلص من صدام. أي أن الاتجاه يطمـــس مفهوم ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، ويجعل الولايات المـــتحدة تأخذ في يدها التصرف منفردة في تجاهل للآخرين، وللأسس المستقرة للعلاقات الدولية، وصيانة الأمن القومي للدول الأخرى.

ج–إن الخريطة الإقليمية المطلوب إعادة رسمها، هي الخريطة السياسية لعالمنا العربي، المستهدف خلخلة أوضاعه، وهو ما يلقي على العالم العربي تبعية لا يســـتطيع تفـــادي تحملها، فهي مصير وليس مجرد مشكلة أو نزاع أو أزمة عارضـــة، وهـــو ما يجرنا للتساؤل: أليس مهما أن نتدارس الأمر مع قوى دولـــية أخـــرى يجمعـــنا معهـــا مشاعر القلق نفسها، نتحاور ونتبادل الرأي والمشـــورة وقـــبل هـــذا كله، أن يكون لنا مشروع متكامل بهمومنا وفكرنا وتصـــوراتنا، ندخل به هذه المناقشة وقد جهزنا أنفسنا لها، حتى نخرج منها بمـــا يفيد. إن الآخرين يتصرفون على هذا النحو، لأن لديهم فكراً استراتيجياً

يحكـــم حركـــتهم، ســـواء بالتصرف إزاء ما هو مستمر وثابت على الجبهة الأخـــرى من علاقاتهم، أو سواء بمراجعة فكرهم ومواقفهم حتى لا يضعف مركزهم في المواجهات الاستراتيجية مع الآخرين، خصوماً كانوا أم أصدقاء، وبالتالـــي فلكي نفعل مثلهم، لابد أن يكون هناك أولا فكر استراتيجي عربي، يســـتوعب ما يحدث حولنا من تحولات، وتأثيراتها المحتملة على أوضاعنا، ســـواء كانت هذه التأثيرات متوقعة عن يقين، أو حتى في عداد الاحتمالات. فالعـــالم العربـــي بكاملـــه موضـــوع علـــى خط واحد من زاوية نظر فكر اســـتراتيجي آخر، فهل يترك نفسه للرياح الاستراتيجية للآخرين تهب عليه وتطـــوح به كيف تريد، وأينما تريد، وهو ملقى في العراء السياسي، منزوع الفكـــر، مجـــرد من رداء استراتيجي، ويحمي أمنه القومي، أو يبلور لنفسه فكـــراً، ولـــو عـــند الحد الأدنى الممكن، ويحمل لذاته مشروعاً يتقدم به إلى الآخريـــن المشغولين بدراسة ما سيجري لمنطقتنا، يفكر معهم، ويتدارس، ما دامت لهم ردود الفعل نفسها إزاء التحولات في السياسة الأمريكية، وما داموا يبحـــثون في إيجاد خيارات وسياسات وبدائل، يتعاملون بها مع الواقع الجديد الـــذي ســـيحل علـــى العالم، يرتقون بها إلى مستوى ما يحدث، لا أن يظلوا قابعين في مكانهم والتغيرات تعلو من حولهم موجات فوق موجات.

٧- بداية ترويج فكرة الغزو:

مـــع نهاية شهر ديسمبر عام (٢٠٠٢) ظهر فيه بوش في غرفة روزفيلت ليعلـــن "أن اللعبة قد انتهت" وليعطي الضوء الأخضر لخطاب باول أمام مجلس الأمـــن، إصدار البيت الأبيض توجيهات لأكبر مسؤولين بوزارة الدفاع لإجراء سلســـلة غـــير عادية من المقابلات التليفزيونية يركزون فيها على أهمية خطاب بـــاول. وقـــد أجـــرى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد مقابلات وأدلى بتصريحات لتلفزيون "إيه بي سي" في لوس أنجليس و "فوكس" بشيكاغو و "إن بي سي" في سياتل و"سي بي إس" في منيابوليس وأجرى بول ولفويتز، الرجل الثاني بوزارة

الدفـــاع والمعـــروف بمواقفـــه المتشددة إزاء العراق مقابلات مع قنوات التلفزة المحلـــية فـــي نيويورك وكليفلاند وسان فرانسيسكو. وأجرت "كوندليزا رايس" مقابلات على نفس المنوال مع تليفزيون "سي إن إن" وبرنامج "لاري كينغ على الهواء" وبرنامج "نايتلاين" في محطة "إيه بي سي".

وقـــال "دان بارتليـــت"، مديـــر الاتصالات بالبيت الأبيض: "كنا نعرف أن مقابلات المسؤولين الجماهيرية ستتكاثر وكذلك التصريحات حول طبيعة الخطر من جهته، قال ماثيو داود، المخطط الاستراتيجي الذي يشرف على استطلاعات الـــرأي للبيت الأبيض، أنه لم تجر استطلاعات الآراء لقياس ردود الفعل سواء مـــن قـــبل البيـــت الأبـــيض أو من هيئة الاستطلاعات القومية التابعة للحزب الجمهـــوري. لكـــنه أضـــاف إنه كان سعيداً لنتائج الاستطلاعات الأخرى التي أوضـــحت تزايد التأييد للعمل ضد صدام حسين، حيث إن ستين في المائة قالوا إنهم يؤيدون الحرب ضد العراق. وقال داود الاستطلاعات التي أجريت في تلك اللـــيلة كانت كلها جيدة. ولكنها ليلة واحدة، وكنت أتوقع فعلاً أن تحدث قفزة. ما يهمني هو الموقف بعد أسبوع من الآن.

– مـــع كـــل ذلك فان حملة البيت الأبيض صادفتها عثرات كثيرة وعقبات كبيرة. فقد كان الجدل مستمراً بين كبار مساعدي بوش للأمن القومي، حتى ليلة إلقـــاء خطاب "باول"، حول كمية وطبيعة المعلومات التي ينبغي كشفها. وكان هـــذا الجدل يكشف التوتر بين أولئك الذين يركزون على أهمية إقناع الجمهور بخطـــر صـــدام حســـين، وأولـــئك الذين يخشون تعريض مصادر المعلومات الاســـتخبارية إلـــى الخطـــر وانزعج مسئولو الإدارة كذلك عندما صرح وزير الخارجية الفرنسي، في مؤتمر عقده بالأمم المتحدة يوم ٢٠ يناير(٢٠٠٣)، وقال فـــيه "لا شيء لا شيء مطلقا" يبرر الحرب. وكان مفتشو الأمم المتحدة يطلبون في تلك اللحظات نفسها تمديد مهمتهم شهورا أخرى لإكمال عملهم،،،

٨- انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية الجديدة:

أ- لقد ثبت أنه من الخطأ اعتقاد الاستراتيجية الأمريكية أن القوة هي الأداة الوحيدة لفرض هيمنتها للعمل من أجل تحقيق الأمن والاستقرار الدولي، لقد حددت الولايات المتحدة هدفاً استراتيجيا هو التصدي للإرهاب الدولي ومنع تعرض القوات الأمريكية لأعمال إرهابية من خلال زيادة القدرة على جمع المعلومات على المستوى الدولي، وثبت فشل تحقيق الهدف وضعف المنظومة الأمريكية المنفردة عند التعرض لحادثة الهجوم على المدمرة "كول" أغفلت الاستراتيجية الأمريكية أن يكون الإرهاب موجها للداخل الأمريكي ومن إفرازاته وسياساته المجتمعية بل تجاهلت التغذية العكسية لفشل السياسات الخارجية وانعكاساتها في تعبئة العنف وتوجيهه داخل المجتمع الأمريكي.

ب- لقد ارتضت العديد من دول العالم أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العسكرية الوحيدة المسيطرة والتي تعمل لصالح الأمم المتحدة إلا أن الأمر سرعان ما سار على غير هدى بل وتعدى وتحدى الشرعية الدولية ذاتها كما أن هذه الاستراتيجية نعمت بدعم الآلة الإعلامية المسيطر عليها من قبل اللوبي اليهودي وأصبحت تصريحات الرئيس الأمريكي الأسبوعية جزءا من منظومة هذه الآلة وتعبر عن قوى تعمل في الخفاء داخل الإدارة الأمريكية. وبرغم مطالبة العديد من الخبراء ومراكز الأبحاث بضرورة مراجعة الولايات المتحدة منظوماتها الاستراتيجية سواء الخارجية أو العسكرية أو الأمنية إلا أنها أصرت على رؤية أحادية في إدارتها لصراعات إقليمية تأكد فشلها دون التسمية لصراع بعينه وذلك نتيجة لعدم قدرتها على صياغة معادلة توازن طبيعي للصراع دون إجحاف طرف على طرف آخر .ولقد شاهدنا نتيجة هذا الإجحاف في إدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإهدار الدم الفلسطيني من أجل أمن إسرائيل وأيضا على مستوى إدارة صراعات داخلية بين عناصر قوى المجتمع الأمريكي ذاته ويمكن

إرجاع دواعي الفشل إلى تعظيم دور الأجهزة الأمنية والمعلوماتية الأمريكية التي أصابها الوهن والضعف حتى في تقدير حجم وطبيعة التهديدات الداخلية.

ج- إنـــه من الخطأ في الإدارة الاستراتيجية لهذه الأزمة إن جاز التوصيف في مواجهـــة الإرهـــاب أو دول محور الشر كما تسميها الاستراتيجية الأمريكية وتتصرف الولايات المتحدة منفردة وبعيداً عن الشرعية الدولية لأن هذا يعني تفكيك النظام الدولي وتعد سابقة ومؤشرا لإحلال الفوضى وبمعنى أدق انهيار منظومة العلاقات الدولية.

إنـــنا لا نقـــف اليوم في نهاية التاريخ كما حاول (فرنسيس فوكاياما) أن يوهمنا ولكـــن نمر بمنعطف تاريخي ومأساوي فإذا ما تعرض العالم لاستمرار هذا الـــنمط العشـــوائي من العمليات الإرهابية اللامحدودة فسوف تؤول الحروب التقليدية إلى الانقراض، كما أنها دون مبالغة قد تكون نهاية تراجع المشروع الإنساني لرفاهية البشرية في القرن الحادي والعشرين.

د- ويـــرى البعض أن أحداث الإرهاب في العديد من مناطق العالم وما وقع في واشـــنطن ونـــيويورك هي صناعة لسياسات أمريكية استمرت لعقود تتجاهل حقـــوق الإنسان الأمريكي في الداخل وحقوق الإنسان في بؤر صراع عديدة مـــن العـــالم وهو ما أطلق عليه بعض علماء الاجتماع بأنه "الغباء السياسي المطلـــق" وهـــا هي النتيجة أن المواطن الأمريكي هو أول المعانين من هذا الغـــباء والعنـــت الأمريكـــي ويمكن الاستدلال الأولي على ذلك من اختيار الأهـــداف الاقتصـــادية والأمنـــية الأمريكـــية وهـــو ما يعني ضرب الكيان الاقتصادي الأمريكي المرفوض وبالتالي لا يمكن استبعاد احتمالات أن يكون وراء هـــذه الأحداث منظمات عالية المستوى بكفاءة معلوماتية وتقنية رفيعة المســـتوى يصـــعب أن تـــتوافر لمـــنظمات منفردة دون اختراق لمنظومات معلوماتـــية أمريكـــية بحيـــث يـــبدو الأمر من أن القائم على إدارتها أجهزة معلوماتية ومخابراتية دولية.

هـ- كما أن سياسات بوش الدفاعية وبرنامج إصلاح المنظومة العسكرية جاء على حساب احتياجات المجتمع الأمريكي ومثل صورة بارزة لغطرسة القوة وتأكيد الهيبة ضد مصالح قوى عالمية أخرى ولقد ثبت للإدارة الأمريكية منذ تولـيها أن مـنهجها فـي اتباع فكر "إدارة المصالح بالأزمات" [مستفيدة من خـبرات الحرب الباردة التي بالغت في إهانة الثقافة اليابانية وعجلت بانهيار الاتحاد السوفيتي ونجحت في الشرق الأوسط منذ سقوط الشاه وحتى تحرير الكويت ولـم تتوقف عن ذلك منذ مدريد وحتى وصول شارون للحكـم في تـل أبيب] وها هي نتائج وآثار فكر الإدارة بالأزمة تظهر في عنف مأسوي ضـد المصالح الأمريكية ذاتها وأغفلت فكر "درء الأزمة" واحتوائها بصفتها الحـاكم الفعلـي للعـالم وتخلت عن موقعها كراعٍ للسلام وبالتالي انحازت لمصـالح قوى بعينها وحتى على حساب الإنسان الأمريكي الذي زادت من حالة احتقان رؤى شعوب العالم للسياسة الأمريكية.

و- وبـدلا مـن الوصول إلى نتائج تبنى على مسلمات تم التوصل إليها إلا أن الأمـر في هذا الموقف المعقد يفرض علينا تساؤلات تحتاج لرؤى أمريكية جديدة تحترم حرية الإنسان في كل مكان ومن أهم هذه التساؤلات:

هـل تصـر الولايات المتحدة على استمرارها في استخدام القوة وإحلالها مكان الدبلوماسية كوسيلة رئيسية لتحقيق الأهداف؟ وهل تراجع الولايات المتحدة كـل التشـريعات التي يرى البعض أنها منافية لحقوق الإنسان مثل حق الهجرة وحـق المواطنة وحق حمل السلاح بدون ترخيص وحق التنقل الحر من ولاية إلـى أخـرى داخـل الفيدرالية الأمريكية؟ وهل يتراجع الكونجرس عن وضع ضوابط للإنفاق العسكري ؟ وهو غرض يفرض العسكريون سطوتهم من خلاله ودعماً للعسكرية؟ وأخيرا هل الاستراتيجية وحدها تكفي؟ في ظل استمرار تهديد الإرهـاب وحصوله على قدرات نوعية؟ وفي ظل تأييدها المطلق وغير العادل للسياسات الإسرائيلية وممارساتها غير الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني؟.

*وهذه بعض الدلالات على الساحة الأمريكية الأمنية والعسكرية والخارجية والداخلية كأولوية عاجلة ومن منطلق ما ذكره الرئيس "جيمي كارتر" لقد حان وقت الحساب والمراجعة وإن لم تكن الآن فمتى تكون المصالحة مع النفس؟" ومنها نستشرف دعوة لبناء استراتيجية دولية لمواجهة الإرهاب والذي لا يفرق بين دين أو جنس أو لون بما فيه إرهاب الدولة والذي تمارسه إسرائيل على سبيل المثال تحت مظلة الاستراتيجية الأمريكية بدلا من شن الحروب وتقسيم العالم إلى خيرين وأشرار.